

اخذ الاموال لا تولى عليه او رجاجة ان بلغت اوله فصاحب
 الرجاجة بالخيار ان يسأل اعطاء قيمته للولوة واخذ الرجاجة
 وانسأل اعطاء الرجاجة واخذ قيمتها سبعة اشياء توجب
 جعل عيبه ثمانية ناهية فانكسر ثوبها ياخذها ويضم الفضا
 او ياتى بها بافلاخ ياخذ ويضمن نقصا النجاسة ولو كان
 امره من غير ذلك ليس بعيبا وغصب باخذ خرقا فاحا
 ياخذ ويضم النقصان او غصب ثوبا قاريا للقرآن او خبارا فاستي
 ياخذ ويضم النقصان او غصب ثوبا فبولدت فيه ويضمن النقصان
 ياخذها ويضم النقصان فان كان في قيمة الولد وفاء بالنقصان
 يجرى بها النقصان او غصب ثوبا مستوفيا لنقص يستعمل ياخذها
 ويضمن النقصان او غصب ثوبا فابو او في فروع والاباق ياخذها
 ويضمن النقصان ما دخل عليه ليل ناولا باق او لم يكن ابو قبله
 ولا في الوغصباينة نصف او خمس او اكثر ان تباع عددا ياخذها
 ويضمن النقصان وان كانت تباع وزنا ان شاء اخذها ولا شيء
 له وان شاء تركها ومن قيمتها من الذهب المفضة عشرة اشياء اذا
 تم المصوب وزال الاسير غطر المنافع انقطع حق المالك عنها اذا
 عيبه فذهب او سواها او طبخها او حطرت فطمها او جديدا
 فحطرت فطمها او سواها او حطرت فطمها او جديدا
 او طبخها او حطرت فطمها او جديدا

الأرض أو على جبل تردي سنان الأرض وتصاب الحراض بعرض
 الا ان يخرج من كل اودى صيدا فاصابوا الخند فزاه الثاني فقلنا
 لا يكمل. فخرج الثاني في قمته للاول وعجز السمل عن مد قوسه فاعانه
 من على حتى رآه فقلنا واسباه لاسمها واصاب الحديد فزاه عن
 من رأت كبر او من رأت او تضلا على شبكة فوقع بها صيد
 فانه فداك سلك الصيد وطرح نفسه عليه حتى مات فقلنا
 او اخذ حلقه فقلنا فان نغز لا يخرج صرا وخيزر مياها صيدا
 فتعي ادم او ترك الثاني عكا التسمية او رمل محي كيا فزاه
 فاتخرج من جرم او ذهب الكلب بنفسه للصيد وسمى عليه السمل الاجل اكله
 قيا او رمل كلبا معك على صيد فزاه الصيد في عدوه وانتهش
 من قطعه فاكلها ثم اخذ الصيد وقتله او مطا صيدا فقلنا وختم
 عليه طويلا ثم رأى صيدا اخر فاضه قتل على الثاني او رمل كلبه ونا
 الصيد فخرج من عرض له صيدا اخر فزاه فقلنا او السهك فقلنا فزاه
 او برده لا يؤكل عند ابو حنيفة رج بن زلز الطافي رواه ابن ابي مالك
 عراقي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله ذكره في شرحه الجرد وذكره في الجرد
 انه يؤكل عند ابو حنيفة رج وبنه قال محمد رج وفي قول ابو يوسف
 لا يؤكل او رمل صيدا فزاه فوقع عند رجل لم يعلم ما وصي لا يعقل
 الزم او اخذ مسمى وحب فأتا ووقع عند ما لا يؤكل وروى ابن
 انه يؤكل فانه ثمانية عشر شيئا لا يؤكل الا باليسير في

ما يسمي شيئا لا يؤكل

١٥٠

صيكا بسم الله وقرأ فاصاب وفتقد من الصيد اخر فانا جميعا اوج
 شاة فادركها صاحبها حيا فذبحها فان مات من قبل ان يخرج لا يحل
 ولو نذ بعيرا او ثورا فليقتل على اخذه وراه بسم الله في حيا او تذي في بين
 فلم يقتل على ذبحه في خاصرته فذبح او صاب الذبح السمير فويل
 بينا او سالا قليلا ثم صاب او ترك السميمة على الرمي والذبح والترك
 اكلها حيا او اكله على صيد فخره يجوز في ذبحه وبقائه
 او تركه على صيد فانه يشترط قطعه فراهنا فاذا اخذ الصيد وقتله
 ثم عاد الى تلك القطعة واكلها او ارسله على صيد ثم فقتل ذلك الصيد
 وصيدا اخر حل للمصير او كمن في موضع حتى تربا الصيد فربا عليه واخذ
 او ارسله فعرض له فاخطاه ثم عرض له صيدا اخر فاخطاه ثم عرض له صيد
 اخر فاخطاه ثم عرض له صيدا اخر فقتله او ارسله على صيد وهو يرى
 انه يتحرر او انسان ومثله فان اهو صيد حل اكله وروى ابن سماعه
 عن محمد بن ابي الاخير قال محمد بن يحيى الصيد يشترط ان يربى
 يربى الصيد وان كثر الرمي يسمع حتى يقتل وان وقع السمير الصيد
 فتحال له تغيب عنه فلم يربى في طلبه حتى اصابا اكله وان تعد عن طلبه
 لا يؤكل خمسة وعشرين مثالا لا يؤكل لها الغدي والضبي والضبع والفيل
 والذئب والعهد والكنز والاسد والكلب والقرقر والجبان والكلب
 والحمار والبربع والفنفذ والسحفاة والحداة والغراب لا يبيع له
 باكل الجيف وكل ذي ناب والباع وكل ذي خنجر والطير والسمكة

خمسة وعشرين مثالا
 كلها

والهرة والقدارة والمخية والعقرب وجميع هوال الارض ما بينة اسياء
 وكلها الارزب غرابيل الزرع والسك والبريت والجراد والخرز
 واكل العرس عند ابي حنيفة مع ما بينة اسياء
 القرنة الطلطف والعصب الصفوف والكوب
 ما كان كاكل للجراد وغيره وان زرع والا يكون
 معدلا الا في واحد والحدك للخرز هذا رواية
 حسن بن علي في احبب ظاهر الرواية يعطى بالبلد والحدك ويجحد
 الزكوة كسابر السابح بخلاف الخنزير وسحب الدليل ما بينة اسياء
 اريد شفرته ولا يفتح الشاة وبوجهها الى القبلة وبسبب قايها
 ويسمى الله تعالى ولا يذكر مع الله تعالى غير ما بينة نفع عجل
 فيجهد الرجل المسلم والمرأة المسلمة والكاتب والكمودي والفراني
 والارواح الذي يعقل الذئع والاحرس والقوي الذي احد ابو بكر
 وكاتبى والآخر مجوسى خمسة نفر لا يحمل فيهم الجوى والوثى
 والزند والحمر وعشرين السمية علما كتاب الواضاح
 لاصح واجبة على كل حر مسلم غير موشى ومرا لا يفي عن نفسه
 عن ادم العاصي يذبح عن كل واحد منهم شاة في رواية الطحاوي
 في فوائده التمسك في ظاهر الرواية لا يجب عن ولد الصغير
 الا في غيرهم فاما البقرة والبدنة فيجوز عن سبعه نفر شرط
 في الامانة والاساقى لا يحل ولا اقامته داخل الجسر

فأما الشياطين
التي هي من جنس
الجنات
فأما الشياطين
التي هي من جنس
الجنات

یہ سب مذاہب
اشیاء

سواد في ذلك سواء البياض أو غيره من سواد أو غيره من
 سوى المسكن والحار والبارد واللبا الذي يحتاج اليه ولا يخبثه عن كونه
 شيئا إلا بالبر والبقرة والغنم والحمير من هذا البقر وقت وجب الطلوع
 الجوز يوم الجوز ويجوز لأهل السواد الذبح بعد طلوع الجوز ولا يجوز لأهل
 البياض بعد صلاة العيد والعبرة بكما لا يخبثه فإن كان الرجل صبيحا
 وأصبحت بالسواد جاز في ذبحه بعد طلوع الجوز بعد طلوع الشمس وإن كان
 الرجل قرويا وأصبحت بالمصر لا يجوز له أن لا بعد صلاة العيد أسنان
 الاضاحي ثبات الجذع والضمان إذا كان ضحاها هو الذي في عليه سنة
 أسنانه التي من الألبان والبقر والغنم والحمير الذي طعن في السنة الثالثة
 والبقر الذي طعن في الثالثة والعمر الذي طعن في الثانية والحمير
 والألبان من هذه العرب أيام الاضاحي فله يوم الجوز ويومان بعده وأفضل
 يوم الجوز عشرة أشياء لا يجوز التضحية بها العجاء والعوراء والعرجاء
 التي لا يمشي إلى المنك ومقطوع الأكرع والأذن في الذنب والجماع
 التي لا يبق ومقطوع إحدى القوائم أو أحد الأذنين أو الألية أو الولي
 والرجل إذا كانت الأمرا هليتا ربهما شيئا يجوز التضحية بها إذا كانت
 جماء لا قرنها أو مكسورة العنز ذكر كان أو أنثى والحصى والثقلان
 وهي الجفنة والهناء إذا كانت تشلف وهي ذاهبة الأسنان وكذلك
 أن عيبت أو عوتت حال الذبح باضطرابها أو السخيل لا يتصدق
 بسلها أو قصها أو ينفع بجلدها ويخذ منه فروا أو غيرها إلا ما سأل النبي

وفي رواية
 لا يجوز
 التضحية
 بها
 العجاء
 والعوراء
 والعرجاء
 التي لا يمشي
 إلى المنك
 ومقطوع
 الأكرع
 والأذن
 في الذنب
 والجماع
 التي لا يبق
 ومقطوع
 إحدى
 القوائم
 أو أحد
 الأذنين
 أو الألية
 أو الولي
 والرجل
 إذا كانت
 الأمرا
 هليتا
 ربهما
 شيئا
 يجوز
 التضحية
 بها
 إذا كانت

وفي رواية
 لا يجوز
 التضحية
 بها
 العجاء
 والعوراء
 والعرجاء
 التي لا يمشي
 إلى المنك
 ومقطوع
 الأكرع
 والأذن
 في الذنب
 والجماع
 التي لا يبق
 ومقطوع
 إحدى
 القوائم
 أو أحد
 الأذنين
 أو الألية
 أو الولي
 والرجل
 إذا كانت
 الأمرا
 هليتا
 ربهما
 شيئا
 يجوز
 التضحية
 بها
 إذا كانت

البيت هو المحراب الذي يسترى به من كان في البيت
وقد كان يصدق بمنزلة كتاب المأثور
في الحج والعمرة في الحجارة الصغيرة كان أو كبيراً إذا كان يعقل
الحجارة إذا كانت في الحجارة بمائة مائة إذا قال لا تستل
في الحجارة من الحجارة العبد فقد أدت الحجارة
ما هو إذا جاء العبد إذا قال إذا جاء العبد فخرج من البيت
محمداً عليه السلام العبد أجبر نفسك أو قال الرجل
أو كاتباً أو قال إذا أدت إلى الفاقاة أو في أو يراى
فكأن ولا يصير محجراً حتى ينظر الحزين أهل سوقه كمن ساء يصير به
محجراً أو لا أهل سوقه حجر عبيد ولا باق وبكره مع الحق
وبنوا العبد وبورق المولى وبالسبع والهيئة مع السليم والصدق
على جمل أو كانت جارية فاستولدها أو دفعها إلى الجانية وإذا جرت
ميد جوفنا مطبقاً وإذا لم يجر على المولى جرو إذا كان العبد يستقيم
فإن لم يلق في الحجارة أو الوصي فأتى اليتيم أو الوصي إذا كان
هو لأن من بعد نفجانه ثم إن يأذنوا للصبي في الحجارة إلا بالجد
والوصي أو العاقب فإذا كان له أب فإن لم يلق العاقب في الحجارة وبإي
الابصار إذا فاضل نفجانه ثم إن يأذنوا العبد في الحجارة المحمداً
والعبد المأثور في المنابر ومن يركب العنان والمأثور عشرة أسبانيا
في الكمال العبد المأثور في الكمال بالنفس والمال والفرص والهيئة

البيت

والعنف على ما في الكتابة وتن وجه لنفسه وتن وجه العبد
 والعبد الضال فقصاص وجب عليه والعنف عن القصاص عشرة أشياء
 ما العبد المأذون البيع والشراء والرضاء والأبدان
 والأبصار وأعاره الوهب والدابة ويأخذ الأرض من غير اشتراكي
 من غير عذر ويصالح فقصاص وجب على عبده ويهدى السبيل
 الطعام ويضيف من مطعم ويجوز بيع مولاه بماله قيمة واحدة
 الشئ يبلغ قيمة العبد فيها إذا استهلك ما الإنسان أو غصبه لم يورث
 جرحها أو تزوج امرأة بآن مولاه يبلغ في مهرها أو استعارها بابتداء
 في رعاها أو عقها أو عق جارية أو شراها أو وطئها لم يستحق وأثبت
 الدين بأقراره بالعطية بالاستهلاك يباع العبد فيه لأن يعديه
 المولى فيه فقط لا ينقل فضل شيء في ديونه ولو لم يبعه بعد الحرية
 خمسة أشياء تصرف في دينه ما أو هب له شيء أو كتب لأقربى له الدين
 وأن كانت بارته لها أو البيع ولداها ما في دينها أو جنى عليها فأخذت
 الأمر أو وطئت بالبهيمة فأخذت العقر أو أنكرها من بعد الولادة
 والجناية والوطئ لا سبيل للخلاء على ولدها أو رثها أو عقها وإن كان
 عبيد من محيط برقبته لا ينفذ فيه شيء من تصرفات المولى ولا يملك
 ما في يده حتى لو بالهدايا وهبها أو كانت له كان الخلاء حتى الفسخ إلا أن
 يقض المولى دينه وإن اعتقه كان له من يضمن المولى إلا أن يرضى
 وعمل بينه أو أن ساءلها أو جوعا على العبد بجميع دينه وإن ذر به

عشرة أشياء يملكها
 المأذون

خمسة أشياء

وان دبره كان الغراء ان يضمنوا المولى القيمة ولا يبيعون العبد شي
حتى يعتق وكذا اعتقوا في يد لا يفتق هذا كله عند أبي خنيفة رحمه الله
في ما يفتق ما في يد وينفذ تصرفه **كتاب النحر**

والاستحسان منة أشياء لا يجوز معها الصلوة اذا أصط في ليلة
مظلمة النحر الى منزل يحضره النية في نحرى القبلة ثم ظهر ان
صلى الى غير القبلة او كان اكبر رأيا منه صلى الى غير القبلة أو شاك
في القبلة فصل الى جهة غير نحرى ولا اكبر الراى ولو ان كان جهتا
الى جهة فتركها وصلى الى غير جهات متبين انه صلى الى القبلة لم يجز
صلوته وفي رواية عن أبي سفيان انه يجزى أو وجد في ذلك
الموضع من غير غير يسأل ما وكان على غير وضوء ولم يعلم ذلك وكان
في ذلك الموضع من غير الماء فلم يسأل في غير وضوء ولم يعلم ذلك تسعة
أشياء تقبل فيها قول الواحد ان كان عدلًا ثقة عبدًا ذان أو حرًا
رجلًا كان أو امرأة أو صبيًا وان لم يكن فغيره فيجهد فيما كان اكبر
رأيه ان صادق وقبل قوله وان كان اكبر رأيه ان كان كاذبًا رده عليه
قوله اذا اغتسل بماء أو بماء أو بماء أو بماء أو بماء أو بماء أو بماء أو بماء
هذا الخبر يثبت المحرم او قد خالفه من غير او رأى سأل ان
في يد رجل وقال وكلني فلا ان يبيع ما وحبى وسلمه الى وانه يبيع
أو قال كان في فعضبه في فاحجته من بلا رضا ولا قضاء لم يبق
كان قال رده على الرضا أو فاحجته فنكح او شهد في بهر اعدان

صدق آدمي جوهر نغسا في يد رجل فقير فقال هو فلان اذن لي في
بيعتك او اري عبدك في يد اجني فقال اذن لي مولاه في بيعة او حرجا
وعبدنيا الي رجل فقال هو لك فلان اذن لي مولاه في بيعة او حرجا
رجل انما الرجل اخر فالاحسن ان لا يسز بها فانما سزها مني وسوز
وطنها وان قال انها معقنة او ولد معقن او قال اعتقنا واليد
لا يحد من ارحام وطنها او تلك جارية بالسرة والهيبة او الهبات
فاخير من رجل انما لك كان غاصبا يكره لما لو طي قال الامام المجدي
ذكر في الاستحسان لو ان رجلا غاب غرا ثم وثي ضيعة فجاء رجل
مسلم ثقتا فاخبره ان امارضتها فعليها ان يقبل خبز ويتزوج بها
وان يبيع سواها ان شاء فثبت له طهرته بخبره بخلافه ان قال امه كانت
ارضعت قبل النكاح فان طهرته لا يثبت بقوله وكذلك لو كان غيره
فوقع عنده ان صار قفلا ان يأخذ بقوله وكذلك لو قال سلمت
انها قبلت ابن زوجهما ثبت طهرته ولما ان يتزوج اختها او ارجاسها
وكذلك لو قال ان امرأتك ارادت عن الاسلام فانه يقع الفرقه
بينه وبينها ولما ان يتزوج باختها او ارجاسها في الحال ان لم يكن
دخلها وان دخل بها فعند انقضاء العدة ولو قال انها كانت مرتدة
حين تزوجها لا يقبل خبز ولا يخرج عليها لان الزوج ينزع عنه في ذلك
ولو ان رجلا غاب غرا ثم جاء رجل مسلم ثقتا فاخبره ان زوجهما
طلقتا لكونها كانها ان عتد ويتزوج بن ورج آخر وكذلك لو جاء

لوجاء ما يكتب زوجا في طلاقها وهو غير ثقة ووقع في كسر لها
 ان لها ان تعمل بذلك فتصد وتزوج من غيره وذكر
 الرجل في غاب عن امرته فجاء رجل مسلم فخذها
 من الاسلام ليحل لها ان تعتد وتزوج من غيره
 في رواية ثالثة وكذا في الموطأ في رواية ثالثة
 وانفسه عد في رواية ثالثة في كسر لها ان يزوجها وكذلك
 لو قلنا بدينه في بنت منه وقالت انها قال له انك اخو الرضا
 ودار على ذلك وبنيت منه وانفقت عد في كسر لها ان يزوجها
 اذا كانت غفلة او وقع في كسر لها ما صدقته خمسة اشياء لا يعقل
 قول الواحد فيها اذا استرى بها فاحب رجل ان يزوج الله لغيره
 باعده غير عري لا يصدق وجاز تصرفه في دينه ورجل امره فاحب
 رجل امره انها اخته الرضا لا يفرق بينهما ويستحب ان لا يزوجها
 ويطلقها اذا استرى جارية فاحب ثقتاها حرة لا يصدق وحل له
 وطها والاولى ان يزوجها او استرى بها او طها فاحب ثقتاها
 حراما وعصبها لا يزوج لا يصدق في العصب يصدق في الحر امره وحل
 ولا قال وليا له باليف وحده لا يصدق وسعد قتل ورجل
 فاحب ذلك ان يعينه على قتل وكذلك اذا اراد على القاتل ان كان
 اهدى من الاسلام وكان قتل وليا له او احدا من عصبه حراما
 يحرم النظر اليها الوجه والراس والصدر والخصدان والساقيان

هذا هو الصحيح
 ان الرجل اذا استرى امرته
 فاحب رجل ان يزوج الله لغيره
 باعده غير عري لا يصدق
 وجاز تصرفه في دينه ورجل
 امره فاحب رجل امره انها
 اخته الرضا لا يفرق بينهما
 ويستحب ان لا يزوجها ويطلقها
 اذا استرى جارية فاحب ثقتاها
 حرة لا يصدق وحل له وطها
 والاولى ان يزوجها او استرى
 بها او طها فاحب ثقتاها حراما
 وعصبها لا يزوج لا يصدق في
 العصب يصدق في الحر امره وحل
 ولا قال وليا له باليف وحده لا
 يصدق وسعد قتل ورجل فاحب
 ذلك ان يعينه على قتل وكذلك
 اذا اراد على القاتل ان كان اهدى
 من الاسلام وكان قتل وليا له
 او احدا من عصبه حراما يحرم
 النظر اليها الوجه والراس والصدر
 والخصدان والساقيان

هذا هو الصحيح
 ان الرجل اذا استرى امرته
 فاحب رجل ان يزوج الله لغيره
 باعده غير عري لا يصدق
 وجاز تصرفه في دينه ورجل
 امره فاحب رجل امره انها
 اخته الرضا لا يفرق بينهما
 ويستحب ان لا يزوجها ويطلقها
 اذا استرى جارية فاحب ثقتاها
 حرة لا يصدق وحل له وطها
 والاولى ان يزوجها او استرى
 بها او طها فاحب ثقتاها حراما
 وعصبها لا يزوج لا يصدق في
 العصب يصدق في الحر امره وحل
 ولا قال وليا له باليف وحده لا
 يصدق وسعد قتل ورجل فاحب
 ذلك ان يعينه على قتل وكذلك
 اذا اراد على القاتل ان كان اهدى
 من الاسلام وكان قتل وليا له
 او احدا من عصبه حراما يحرم
 النظر اليها الوجه والراس والصدر
 والخصدان والساقيان

ولا يجوز النظر في ثيابها وبطنها ولا ينسبها الى تحت كبتها واحل
 النظر من اليد الى غرها وسرها اذا افرق السهوة على نفسه وما كره
 النظر من اليد ان ينسب تحتها ويجوز لها ان يسافر بها وحملها معها
 ويحلبها منزلا اذا افرق السهوة وكذلك اذا استرى جارية بين يدي النظر
 الى صدرها وشعرها وعصدها وساقها وينظر الاجنبى الى الخمر والاجنبى
 الى الوجه والكفيل اذا افرق السهوة وان كان لا يامر لا ينظر اليها اربعين
 مجزئ النظر الى الاجنبى وان كان يسهوة الفاكه جازم النظر اليها
 اذا افرق عليها عند او ادعت او شهد عليها او شهدت على شيء وان كان
 يسهوة او امرأة افرق جازم للسهوة النظر اليها ليعرف ما حقيقته وعيانه
 وان كان يسهوة او يريد ان يسرى جارية جازم لها ان ينظر اليها وان كان
 يسهوة او يريد تزوج امرأته جازم لها النظر اليها وان كان يسهوة ونظر
 الاجنبى الى الاجنبى الى جميع جسدها لا تحت ثوبها الى تحت كبتها
 وينظر الرجل الى الرجل والمرأة الى المرأة الى جميع بدنها لا تحت الستة
 الى تحت الكربة ويجوز للمرأة ان ينظر الى فرج المرأة وقد برها في امرجته
 مواضع عند الولادة لتأخذ الولد وعند الدواى اذا كان الفرج في ثيابها
 او دبرها او الى فرج امرأة العنزة لظهور كبرتها وبقوتها او الى فرج المرأة
 البعينة لظهور كبرتها وبقوتها اذا انكر الشترى كبرتها وبقوتها
 على الباطن فليسوا منسوبة لاجنبى من المرأة الاجنبية عند
 الدواى اذا كان الفرج في ثيابها ولم يوجد امرأة وخافوا عليها المرأة

ما يجوز النظر اليه من
 الاجنبى والاشترى
 اسبق

الهلل جاز الرجل ان يداويها ويستخرج منها الا ذلك الموضع
وبعض بصره او امرأة ماتت في السفر ولم تجد امرأة تغسلها جاز للرجل
ان يغسلها او يمسح وجهها ويديها بالتراب الذي على ارجلها وان كان اجنبيا
فان يغسل يديه على الارض ثم يمسحها او اذا مات رجل
في السفر جاز للرجل ان يغسله جاز لامرأة ان تغسله بماء
او لبن او زجاجة او لا يجوز للزوج ان يغسل زوجته ولا تغسل الحقة
والدابة واذا ولد مولود فغسله للنساء غسل الطفل الذي لم يحل
وتحج الرجل ان يغسل الصغيرة الذي لا يتكلم كتاب الحدود
شرط وجوب عدالتنا بالاقراء بعد طلاق في اربعة اشكال
اقرب مدته العاصي حتى يحل اربع مرات وسهارة اربعة اشكال
وبسبب المقر والشهود غير الزنا ما هو الا ان الزنا يطلع ويرد بهما العين
وزنا اليدين ويذكر ويرد بهما الزنا بالفرج ويرد بهما الصعود في
الجبل فلا بد من شمس الدخان فسرور على الوجه فبالبعد ذلك كيف زنا
فانه قد يطاؤها في اربعة اشكال بالفرج وقد يطاؤها بمسار الفرج وتسمى
ذلك زنا فان قالوا انه زنا بالفرج وادخل الشدة في فرجها كما دخل
البشر في الكلدان فيا لم يمتي زنا لانهم اذا شددوا على زنا قد طاروا من
لا تغسلها وتهم ويتكلمون زنا لانها زنا في دار الحرب وفي مسكن
الحل البق لا يجلب الجدة فان قالوا زنا في بلدة قبل الاسلام لا يمكنها
ان تكون امة ولا حرة ما اعزنا لانه لو جاز للممثلة ان يمسك

اي كافي في

كتاب الزنا

او باطنه من الاجل للقدوة انما شهدوا شاهدة تامة وعدان الشهادة
 والرافع محض فيما الغاضي باخر اجبالي فضاء غير من الجحامة حتى يوت
 ويبتدى الشهور برجمه في الامام في القوم وان استغنى السوء عن الاستاء
 سقط للقدوة في الاقر شهد في الامام في القوم ويكفي في يسلو عليه
 وان لم يكن محضاً يضر بما يمتد سوط ان كان حراً وحسب ان كان محضاً
 منوطاً حتى لا يوت يوت عن عندنا ياب من الحسب والقرى يمتد فيضاء
 لا يضر في القدوة والوجه والفرج والراس عندا في خيفه وجرهما
 شرايط الحسان التي حرمته العقل والبلوغ والحكمة والاسلام والادب
 بحكم الكافي المصنف في الموضع النكحة السليمة الباقية العاقلة والخاصة
 كل واحد منها شرط لشرف الاجسام والاخر حتى لا يصبوا في وجه حرة
 نكاحاً صحيحاً او يدخلها لا تصير محضاً شرايط الحسان القدوة اربعة
 كوالقدوة في حر عاقلة بالغا مسلماً عفيفاً عن الزنا وعزوفاً في خيرة
 فهو خمسة ويتبين ان كونه القادر عاقلة بالغا ويقذف قد فاصحاً
 خمسة نسياناً وجب في القدوة المراسيد والبر والسديد والرض والعدل
 والنفاس لا تعد حتى تظهر غفاسها فان كان ذلك الرجل لا يورث شي
 وهذه الامور الخمسة لا يخلو في ان يورث القدوة خمسة نسياناً تسقط للقدوة
 غراف في يوت السوء في رتبة في محبة في رجمه عن الشهادة وجميع
 الفرغ في الاصل في اقامة القدوة في وسطها وهرم في الجود فان
 الرجل لا يورث في رتبة في يوت وان كان الشهادة يوت في كل خمسة فكل

شرط الحسان في رجم

في رجم السوء
 في رجمه

في رجمه

لا يجوز ان يرثوا بالحجارة الاكبر والجد والام والولد والولد
 وكل من يرث من غيرهم وان غلب لا يرث من غيرهم وان غلب لا يرث من غيرهم
 على الصبي حذو العذف وحذو الزنا وحذو رب الخمر والحدود خمسة
 للحدود ما نزلنا من الحدود الخمسة والحجارة والسكران فان حذر
 لسكران البنية وشره يطوع او لا يحذر حقير واعنه السكر والحدود
 فان حذر لسكران والسكران قطع اليد والحدود فان حذر لسكران
 اليد والرجل خلاف فان حذر لسكران وقطع يده ورجله خلاف
 استأبنا الامم فيقتل او يضرب ولا يقطع اليد والرجل عند ابى يوسف
 ومحمد بل يقتل ضربا على الارض ان شاء وان شاق قتله صلبا سبعة مواضع
 يدرى الحد وفيها اذا ادعى البتة بكل ما يجارته ابدا واما آية
 او حنة او ولد او ولد ولد او حنة زوجة او حنة ابنة مولاه
 وقال قلت انها غلبت وان ولد من حنة من لا يشبه ابها ولا يشبه
 فأمته ولد وولده ولد يشبه نبيه الوالي وتصير الحرة حرة
 ولده لا يخرج قيمته المولا هذا اذا لم يكن الولد حيا فاما اذا كان
 الاب حيا لا يشبه نبيه بالحد وان قال قلت انها لا تغلب في قولنا
 ان من هو غير حرة مولاه فقلت وقلت وقلت وقلت وقلت وقلت
 قلت انها لا تغلب سبعة مواضع لا يدرى الحد وان ادعى البتة
 حنة ابنة اخيه واخيه ونحوه ونحوه وحده وحده وحده وحده
 بغيره بغيره فان لم يدرى الحد اذا فذبح عذرا او امرا ومديرا

بغيره بغيره

أو مكانا أو ولد أو صبا يجوز أو كافرا أو مجذوما في الزنا أو امرأة
 ملاحظة بولد أو قد فارة معها أو لا ولا يعرف له ولد أو قال
 للمسلم يا قاسم يا حبيبت يا كافرا قال يا حمارا يا خنزيرا لم يجز
 وأسند المصنف ضربا للتعريض هذا الزنا بعد السرب فحمل القذف
 أربعة لا يجد فان فهم إذا قال أبو جبر زنت وانت صبي أو قال زنت
 وانت مجنون أو قال زنت بهيمة أو قال لامرأة زنت مما هو شور
 أربعة يجد فان فهم إذا قال حرمت زنت وانت عبدا أو قال زنت
 وانت كافرا أو قال زنت بائنا أو بغيره أو فزنت ميتا يجز عليه
 الحد أربعة بغير طيب البس يجد القذف للحد والاب وان علاه الابن
 وابن الابن وان سفل ويسقط الحد عن العارف بشيئ من الزنا القذف
 وبنوا القذف أربعة ثمانية بنحو وجوب حد القذف إذا قذف
 حلالا قذف على امرأة أجنبية بغيرها أو على امرأة في نكاح فاسد أو قذف
 جارية أو بنتا أو على جارية بشيئ من ثمنها أو بغيره كذا لو قذف
 أسد أو في أخته أو الرضاعة لا يجد فان قذفه ويقال الحد على كل ما لا
 الآخر فان لا يقام الحد عليه ثمانية من الأحكام لا يجوز معها ما في الثاني
 للحد مع المهر أو الأجر مع الضمان أو القطع مع الضمان أو العسر مع الخراج
 أو العينة مع الميراث أو زكوة الفطر مع زكوة التجارة أو الضمان مع العينة
 والجلد مع الرجم عشر تعرف نوا بامرة لا يؤخذ كل واحد بمكان يؤخذ
 به الآخر الحد على مجنون بولد أو الثاني سب زيد في حياته

أربعة زينة أو فحش

الحد في الزنا

مفسد
في أحكام الزنا
مفسد مع الله

سنة

جلده والذالك كان مستأنياعن والراجح كان محضاً من حمى
والخامس اصل الرنا فيقتل بالسدر من دعى البهية بمحض الكسابع
التي النكاح فيلزم منه كل ذلك الكفار في الزوج وجو فيلزم منه نصف
الزوج حلف وقال العز في فامرته طلق والعترة انكر الزنا
فلا يلزم منه ولو شهد وابعدا النكاح ولا يلزم منه طلاق وآخراً الزنا
بغيره فلو شهد بغيره لا يلزم منه طلاق
كتاب الستة
سبعة وجوب القطع اربعة اشياء القتل والكلوغ والنكاح والاعتق
والنكاح ستة دراهم خمسة عشر من السراق لا يقطعون العبد اذا سرق
فلا يدينه او لا يدفوا له كما تبعدوا ومنه يدونا ان كانا او غير ذلك
او الزوج من امة او الزوجة من زوجة او عتق من حمى من حمى
والاجرة والحالين والكناس والخمس والعتق من كل واحد والكفيرة
وعتق المان والعتق من كل نصف وكما السارق اسل الميري
او كما را قطع او مقطوع الرجل البني فعتق من الان وجب القطع ما يوق
فانها بما جاني في دار الاملاك كالحب والعتق والخمس والعبد المسلم
وبايتان اية الفساق كالفواكه الرطبة والكبر في الحرم والعلم والنجس
ولكبر في الزرع من السابل والصفوف والكل من فضاضة الاثر المطرقة
والطهور والكتب والدفاتن كما لا بد فان النكاح والعتق والذهب
والزاد والسطرغ وفي الصلوة والعبد الكبير والعلم في كل
والعرف والكرام والهود والكرام والكرام والكرام والكرام

والبقر والارطاب والقنأ والعزة والبقرة والنزة والذبيحة والقر
 والسقير في النوب المبسوط على الجدار الى الجانب الذي يلي الطريق وفي الجدار
 اذا سجد وخرج المتاع بنفسه او سرق الجوارق كمد في الطرار اذا سق
 الجيب الكروستق ما في الكروستق على يد وفي الدابة اذا سرق فخرجها
 او ذبح شاة في الحرم فخرجها او اذا نعت في البيت ودخل فيه لم يجد
 الما او ثا ولا اخر خارجا الى الباب لا يقطعان وفي الكلب الملع والفسد
 والباري وما استبد ذلك والحارات عسرة ساقا يقطع فيها الساج
 والقنأ والابوس والسدر والافاق والخشب والقنأ في الطريق
 فخرج واخذوا حمله على حمار فسد واخرج من الحرم واخذوا يد في
 صندوق المير او حزر غيره واخذوا المال او جماعة دخلوا الحرم فزلى
 بعضهم الاخذ فذل الاخرين يقطعون حشما او سرق غرا فقطع فروه
 نسج فسرق ثيابا او العبد الصغير او سرق ثوبا مبسوطا على الجوارب
 الى الجانب الذي يلي الدار او فوق الجوارق على طرف الدابة واخذ يد فيه
 واخذ الما او كذلك الطرار اذا سق جيبا واخذ يد فيه او سرق الدابة
 فلا صطل او كان اخذ صاحبها بلجامها ونام في الصحراء ويسقط القطع
 ما بعد ثيابا او اوجها او السارق او باعها سدا او اخذها او ادعى
 او العير ملكه عسرة اسيا اخضر لاذ والحرر عدو وجوب المنطع
 بسرقة المذمومة العتق عند الملك وعدم جواز الكساح بينها وجاز
 الاجابة على النفاق عند اتفاق الدين وعدم جواز الجمع بينهما في الكساح

عشر من سائر ما فيها

ما يستعمل به المنطع

ما أحقر من البسوة والدين

في الكحل وجواز المسافة بها وجواز الخلوة بها وعدة جوارح الرجوع
في الحنث وجواز النظر إلى مواضع زينتهن وجواز الخطأ بتسليمه
من حنثه أسياء أخضر بالشفة والآبوة عدة جوارحها والولد
والأم والجد والجدات والجدات والجدات والجدات والجدات
نظامها من صاحبها وجوبه بطلبه حداً قد فجدانوت
والأسياء التي لا ينفذ بها اختلاف الدين وكراهية التفرق ببيع إذا كان
صغيراً وعدة جوارح البيع إذا شري أحد ما من صاحبه لم يخرجه من
وعدة جوارح بيع ما وكل يبيع من الويد وولده وعدة في مال الصنفا
الأيام وولده إذا كان الولد صغيراً وعدة جوارح بيع ما يشرى من
الصغير من يخرجه من غيرة ما شتره أسياء أخضر بها الزوجان عدة قبول
شهادة أحد ما لصاحب وعدة تقييد قضاء أحد ما لصاحب وعدة
جوارح الشري أحد ما من صاحبه لم يخرجه من وعدة جوارح بيع
ما وكل به لصاحب وعدة جوارح شراء ما وكل به لصاحب وعدة جوارح

سنة من الحنث
في جوارح

كتاب الجنائيات

القتل على خمسة وجوه وعدة وخطأه وأجرى مجرى الخطأ والقتل
بسبب الأول فهو التضرر بسلاح أو أجرى مجرى السلاح في تفرق
الأجزاء كما في الحنث والحنث المحدث والبطنة القصب أربع واليمين
والغيره بالنسبة وجاءه عديد أو حق بطنه جوارح أو ضرب به جوارح
حد فاداه أو أقر بالذمار وجب عليه القصاص في كتابه القصاص

المفتاح عبد الوهاب والامارة والقادر على كل شيء والولي المستوفى
 القصاص البليغ واما سيد العرفان سيد ضرب باليسر سلاح ولا ما
 يجري مجراه ولا يقتل به غلبا كالحجر العظيم والحكمة العظيمة وشمس
 بحر اوراقه من اشراقه وقرينه في الما في مدينة مخططة على عاقلة في تلك
 منيرة في همة الكفارة عند اوج حيفه ربح وقال لا يلزم العود الى الخطاء
 فخط او جهل خطاء في القصد وهو ان يرمى شخصاً فظن انه صيد فاداه
 ارمي وخطاء في القتل وهو ان يرمى غرضاً فيصيب رمايه فوجب له ذلك
 الكفارة وليس والديته على العاقلة ولا يامر فيه فاما ما يجري مجراه كانه
 يتقلب على حبل فيقتل في حكم الخطاء واما القتل بسبب كراهية في غير
 ملكه وداخه فخر اذا تلف به امر فنية الديته على العاقلة والكفارة
 عليه جل سائر طرق السلي في طيقت وابتد جلا بيدا او جلا فوات
 لزمت الديته والكفارة فان نكحت الدابة برجلها او ذنبها او اثارها
 غبارا او هي تسير وحصة صغيرة ففقدت غير انسان لانه على الاكبر
 وان كدمته او صدمته وهو عليها فظلم عاقلة الديته والسيان من
 لما اصابته بيدها او ذنبها او اثارها ففقدت اثارها وطارت
 واد كان معها ثوب فالفها عليها وان وقف عابته في طريق المسلمين
 او وضع حجر فيقترعها انسان فان وجبت الديته على عاقلة وان نكحت
 الدابة وفقرت واصابت ثيابا فالفها لانه على احد باب التديت
 الدية في هذه الاشياء في الاول والآخر والذات في عذابي حيفه ربح وقال

[illegible]

منزل علي وراة
مايوضعا
فيه غرة

حينئذ يخلع الضاريه من الجنيه والترك الذي لم يتق بالحياء ان يشاء
ضمن تركه نصف قيمه الجنيه ان كان موسرا وان شاء اخذ ذلك من ثمنه
وكان باقى ثمنه الجنيه من غير ثمنه الكاتب يوفى عرفاه خمسة عشر شهرا
تجنيها ربه كاملة العقد والتمتع والبيع والجر والمحابه اذا لم يكن فيه بيع
بيع او غير فلا يستمسك الطعاطج حوفا فيها الديه واذا ضرب في ثمنه
فلا يستمسك فيها الديه وسر الرأس اذا لم يملح فلم يثبت والكمية لا تطفئ
فلم يثبت والاذن اذا استوعب لقطع وفي قطع المامه الديه واللسان اذا
قطع منه ما يقصد الكلام والذكر اذا استوعب لقطع وفي قطع الديه
واذا ضرب على ظهر انسان فصاحجه لا يترك فيها الديه واذا افغى امرأة
فافضاها فصارت حيله لا يستمسك البوار الغايه عشرة اشياء يحجب كل
اشيئها دينه كالذوق في احد ما نصف الديه لغيره والمحابه والمنفعة واليد
والرجل والخصيه والالبته والكدى والحلوه والاذن والمحابه وفي اشعار
الجنيه الديه وفي احد ما ربع الديه وفي كل اصبع واحد من اليدين والرجلين
عشر الديه والاصابع كلها سبعة وفي قطع اصابع يده واحدة نصف الديه وان
قطع يداها اصبع واحد يلزم مدتها اصبع واحد عند ابي حنيفة قال
ينظر الواجب في الكف والاصبع فيجب الاكثر من ذلك وكل اصبع فيه ثلثه حاصل
فوق كل فصل منها ثلثه دينه لا يبيع وايتها مفصلا في كل فصل نصف
دينه لا يبيع وفي كل من خمسة اركان الانسان والافراس كلها سبعة ولو
ضرب رجل امرأته فالتقى امساها كلها فليد دينه وثلثه اخماس الدين في

منه

في تلك نيتا فان نيتا سنانة لاني على الجاني عشرة شياطين في الكوفة عدل
 للماء من الدائمة والباضعة والنلاحة والسماء وهذا كالحصى
 فذكر العنبر في ذكر الصبي الذي لم يزل بعد وقطوع الخشنة وكان
 الاخير وكان الصبي الذي لم يزل بعد وقطوع الصبي الذي لم يزل
 والهي العنبر الذي اصب منها الغرور وان في العنبر والسماء السواد واليد
 السلام والرجل السلام الاصب الزائدة وقطع الكف ونصف السلام
 فوال كف نصف اليد وفي الساعد حكومة عدل وان قطع اليد من
 الرق في كف اليد وفي الرق حكومة عدل وان قطع اليد في اليد
 في كف اليد وفي العضد حكومة عدل الحاج عشرة الحاصر
 وهي التي تقطع الجلد والحارسة وهي التي تحرس الجلد واليد في الدائمة
 وهي التي تحرس ردي لانها لا تسير في الدائمة وهي التي تدعى في سبل
 الدوم الدوم في الباضعة وهي التي تقطع اللحم الذي تحت الجلد ولا يبلغ
 الجلد في اللحم في النلاحة وهي التي تدعى في الدوم في فوق الباضعة وهي
 السحابة والسماء وهي التي تقطع الجلد والحرق لا يبقى من العظم واللحم
 الا جلد فيقذف في البحر وهي التي تتجاوز الجلد فتخرج العظم في الدائمة وهي التي
 تسمى عظم خط الرأس حتى يقطع في النقرة وهي التي تغل العظم في موضع لا
 موضع في الدائمة وهي التي تصل الى امر الرأس وهو الدماغ في الدائمة وهي
 التي تسمى العظم حتى تبلغ الدماغ في غرض ان تقطع الجلد الذي عليه ويخذ
 من اللان الا ان لا تسير في الدائمة فان كان في الدائمة في الدائمة

والباصة والثلاثة والسماع رواه ابو يوسف عن حنيفة وآسا
الحاشية والنظرة والامة فلا تصاص فيها وانفتحت الروايات في وجوب
القصاص في المصححة وان كان خطأ، فبما رواه المصحح حكومتها عن
المصحح نصف عشر الدين وفي الحاشية عشر الدين وفي النظر عطلت
ونصف عشر في الحاشية ثلث الدين وفي الامة ثلث الدين فان اخذت
ففيها ثلث الدين لانها بمنزلة الامتياز في احوال ابو يوسف مع في حاشية
هذه المجلد في الدامعة وفيها ثلث الدين وقد ذكرنا تفسير وديته
النساء على النصف من ثلث الرجال وانما جرحا من على النصف من ثلث الرجال
باب القصاص ثمانية نفر لا يقل ثمانية نفر

الابولوك والجد محافده والوالدة بولدها والجدة بولدها والوالدة
بملاكها ولا تكاتب ولا يرث على بعض ولا يعبد ولا ولا المسلم المستامن
ثمانية نفر قيل ثمانية نفر على العبد والعبد بالحق والعبد بالعبد ولا يرث
والسليم المذبح والرجل المرأة والكبير الصغير والاعم بالاعم والاعم بالاعم
والصغير بالاعم والصحيح بالعمى والاضامن فيما دونه النفس بغير العبد والابن
الاخر بغير العبد والذكور والامهات لا تقطع اليدان بيد واحدة
ولا اليمن باليسار ولا اليسار باليمن ولا الصحيح بالاسوأ ولا البالي بالوطي
ولا بالابا بغير القصاص بغير الابا فانما دونه النفس والقصاص واجب
في كل جرحه يكن فيها الممانعة ان كان عمدا كما في المصححة وبجاء القصاص
بقطع المان والاذن الشاخصه او ضرب رجله عذرا غير جرحه وضربها

فمن على امر السنين خمسة نفر لا يدخل في القسامة الصبي والمجنون والمرأة والعبد
والسكان مع الملأل عند أبي حنيفة وهو على اهل المظنة ومن الشريين
وان يفر واحد منهم فليكن اعضاء اذا سال الدبر منها لا يكون قتيلا ولا قاتلا
الفر والدبر والاف عضو آخر اذا سال منها الدبر كغيره فلا وفيه القسامة
الأذن والعينان باب العاقلة

العاقلة اهل الدين ان كان القاتل من اهل الدين لم يخلو عنه في
ثلاثة شئ لا يزار الواحد على اربعة دراهم في كل سنة من ماله فيقتل
وينقص منه والقاتل واحد من اهل المظنة يورث وان كان من القبيلة
لم يترسح لذلك من المهر افر باعقبايل وعاقلة العنق قبيلة مولاة
المولاة يعقل عنه مولاة وقبيلة ولا يعقل العاقلة اقل من نصف عشر
الدية ويخرج عن عشر الدية فصاعدا عشرة اشياء لا يعقل العاقلة
ومجيبا الى القاتل جنابة العمد والمصالح عليه من الدين والاف من المهر
وقتل الابن وكل قصاص يسقط بشبهة الجنابة في ذم الحرب وما
دفع من الموضحة ولا يعقل مسلم عكاف ولا كافر غسلا ولا اهل مصر
عن اهل مصر اخر وكل جنابة غسلا اذا كان خطا فهو على عاقلة ان كان
له عاقلة فان لم يكن عاقلة لا يهدر دمه وعقله على بيت المال اخله طين
محمي اعن عبدك اسك او اعن عبدك محمي فاسلم من حفي هذا العبد
فعقله على نفسه وكذلك رجل من اهل الحرب لا يغير له ولا يورثه
من حفي في الطريق فلا يقع فيها احد حتى ياتي رجل يرفع فيها رجل

من شيا لا يقتل
ويجوز في مال القاتل

رجل وان كان رتبة الرجل كماله لا ينبغي ان يسلم بعد ان يخرج ولان
لا تسلم بغيره ولان بعد من السليم فلما وقع في البيت رجل فان لم يفرق
بما هو من قبله لم يفرق كل وجه فلا يفرق من ولا بعد الجنانية حتى يطل
الولد فلا يطل ولا يحيط على عاقلته هو في المولاه لان جنانية جعفر وكن
هو ان عاقلته لم يفرق من جعفر لا يحب على بيت المال لان مولاه وجبت
عليه في جمل الولاء وكذا الرجل يسلم في الى جلاله جعفر من ان يفرق
ولا تاتي الى رجل من وقع فيها رجل فان جالديته في حال الحافز لا يحب
على المولى الاول لان الحفر بعد جعفر ولا على المولى الثاني لان بصيرته لا
وفي وقت الحفر من وجهه فيصير جانيا قبل الولاء ولا يحيط على بيت المال لا يفرق
وكل جنانية وجدت من جعفر لان على عاقلته الامر ان يفرق الابن من
الجنانية المتقدمة ولا ترجع عاقلته الامر على عاقلته الابن في خصلتين
احد ما جنانية ولما لا اعنه انما عقله عند عاقلته الامر ان يفرق الاب
الولد يرجع عاقلته الامر على عاقلته الابن عقلوا والساكنة ازمات
الكاتب في ترك عاقلته او ابنا فعقله عند عاقلته الامر ان يفرق الابن من
عاقلته الامر ان يرجع على عاقلته الابن عقلوا ولو لم يكن في الكنف
ترك ابنا ولما لم في حاله في الكتابة فان يدرك الكتاب وعقو الكاتب
لم يرجع عاقلته الامر على عاقلته الابن عقلوا والساكنة ازمات الكاتب
عن وفاء وترك ابنا من امره فعقله ولم يدرك الكتاب فعقله في
الكاتب حتى يفرق الولد جنانية فعقله عند عاقلته الامر ان يفرق الابن من

حتى كسرت الكتاب في آخره من فرائض الجوارح فعاقلنا لا مربيون
 على عاقلنا لا يبايعوا ولا يتركون وفاء ولا كتمان ابنا ولد له
 في حاله الكتاب فادى بدل الكتاب وعق الكتاب لم يربح عاقلنا
 على عاقلنا لا يبايعوا ولا يتركون وفاء ولا كتمان ابنا ولد له
 بل من ذلك سيرة الا في خصل واحد وهو الصلح من امر المولى اصل
 عند بيعه حاله الا والمؤجل لا يجزى الا وجباية الرقيق على نفسه او جباية
 لجنايته الكتاب توجه اليه عاقلنا فان كانت جنائيات كثيرة لم يربح
 الا في اقله فتمت وغرض من الجنائيات الا ما قصه عليه عاقلنا جباها
 بيد من جن جنائيات اخرى وجبت الجنايات لنا ايضا وكذا كجباية
 الدبر والامر الولد على المولى وان جن جنائيات كثيرة ونقص بالاولى
 فالاولى وان لم يقص به فليس على المولى الا الاقل فتمت وغرض من الجنائيات
 وكذا كجبايات العبد يقال للمولى ان دفع الجنايات وافره فان مات
 العبد قبل ذلك بطلت الجنائيات

جنائيات الرقيق على مولاه

كتاب السيد

اعلم يا طالب فرض على الكفاية اذا قام به فربى سقط عن الباقي وان
 لم يقرب بعد ان جمعت الناس بتركه وقال الكفار واجبا ان لم يبدوا
 ولا يجزى على سبعة نفر الصبي والخوف والعبد والمرأة والمعتق الا عمن
 ولا قطع ولا يباع مثل العبد الا بان سيرة ولا المرأة الا بان زوجها
 الا ان يجر العدة قلنا اجماع العدة على بلده وجب على الناس ان يدفع
 المرأة غير ان زوجها والعبد غير ان سيرة فتمت فربى ما تم الكفاية

٧٨
٦٧
كفارة الجال والنساء والعبد المقاتلة عشرة نفر محمول منهم
الصق والمجنون والاسل الامير في دار الحرب وعامل هناك
او اسلم في دار الحرب تاجر او العبد المجنون ولا يجب الحرف فيها اخذ من
اهل الاشتر باني كانوا في دار الحرب او دخلوا فيها بان الا ما يحل لهم
عشرة من فسخ لهم الامارة على حب يري ولا يعطى لهم سهم فامر المرأة والعبد
والعبد المكاتب واهل سوق العسكر واهل الذمة ان حضروا القتال
للقارب سهران والراجل سهم واحد ويعطى الراكب على الواحد والفضل
سهم للراجل المحرم يقسم على اربعة اصناف ذى القربى واليتامى والمساكين
وابن السبل عشرة نفر لا يوضع عليهم لهذه الفوارق الصبيان والمجانين
والزاهدين ومسكروا الحرب والمثدين والاعمى والامر والعبد وقعب
غير حامل وتوضع على كسر نفر على اهل الكتاب والمجنون وسكرى الجسد
على اغنيائهم في كل سنة ثمانية واربعون درهم ما يؤخذ منهم في كل شهر اربعة
درهم وعلى متوسط الحال اربعة وعشرين درهم ما يؤخذ منهم في كل شهر
درهم وعلى الفقير المحتمل اثنا عشر درهم ما يؤخذ منه في كل شهر درهم
ولا يؤخذ منهم في السنة الا مرة واحدة وتقسيم الطبقات ان كل مائة
ماد من الماتية او لا يملك شيئا فهو فقير ومطلوب ما يؤخذ منه فصاعدا الى عشرة
الآلاف درهم فهو متوسط ومطلوب عشرة آلاف درهم فصاعدا الى مائة الف
درهم فما فاسرط العتال في كل الان الجارية عقوبة فلا تجب الا في كل واحد
القتال المروج والذمة بشيئين اثنين بعد العبد والمخرج الى دار الحرب

ونفذ القوم بمكة اشياء لم يحق بالدار وقتنا لم يصل الاسلام في دار
الاسلام مع بايع او غيره ولا استلحق وادار الجزية والحاربه عليه من غير
فراصل الحرب لا يقتلوا المارة والصبي والمجنون والشيوخ الفاني والعقود والاعاق
الا ان يكونوا فراصل الاوى والتدبير يجوز قتال الجاهل من غير ما بينهم
ولا يجوز لحداف بعدد لا كنيسته في دار الاسلام ولا يندب من البعيت
والكنيسة القديمة اعداؤها ويؤخذ اهل الدفنة بالقتل في السلي في زينة
قد اكتمر ولا يستمر من غيرهم ولا يركب الخيل ولا يطلع على السلاح ولا يحكم بالاسل
صبا من مسلمة اسيا باسلام ابراهيم ابوبه بالسبي وعدة وفراصل لا يخرج
الى دار الاسلام قبل ابويه ولا يحكم بالاسلام مسلمة اسيا اذا سبي مع واحد
ابويه واخرج اسيا او اخرج هو الى جانب من دار الاسلام واحد ابويه
من جانب اخر او اخرج اسيا دار الاسلام في وقت واحد او اخرج واحد ابويه
اقلام الصبي بعد مجزاة الكسكرا في اخذ الغنيمة قبل الغنيمة له اسيا
الطعام والعلف والخطب والدم من السلاح يقال له ولا يسجن اسيا
ولا يتولد ما فضل من غنم يرد الى الغنيمة باب الحرام
الردة توجب عشرة اشياء قطع الميراث وقطع العصبة بين الزوجين وقطع
الاخصان والعقل يوقف اعماله وعده في حال ردة وعده في الدوم
ونفسه واطرافه وبطلان حج وحرمة دينه وحرمة نكاح المسلمين
والكافرة وان لا يزل على ردة بالجنه والاستمرار في الجوقه بالمرح
يوجب ستة اشياء طرد من دينه ونجس جوارحه وعقوبات اولاده من جميع

جميع المال يقتدر به فذلك كله وصلة الدين
 ثم يرجع ملكه جميع ما قبله الا ما غلبه
 وكان له من قبل التوقيع القاضي ينفذ جميع الدين
 ان ساقط الملامه وان شاء منتهى وان شاء منتهى
 ان شاء منتهى وان شاء منتهى لا يملك الكفاية بالقرض
 وكما قيل في الامانة او لا واما ما يعلمه في ذلك والمراجعي الذي وضعه في
 على سوان العراق على كل من يبلغها الماء فغيره اني وهو الصانع ودرج
 وفي كل من يبلغها الماء فغيره اني وهو الصانع ودرج
 عشره ودرج ما سوى ذلك من الاضاف يوضع عليها بحسب الطائفة والاصوات
 الزرع آفة مساوية سقط الخراج **كتاب القسمة**
 يبقى للافراد ان ينفذ في حكم من قسمة المال القسمة بالناس بغير ان
 الفصل نصيب كما يقسم الارض ويحكم عدلا ما مناعا بالقسمة بلسانها
 فيقول المتكلم ويقسمها فيما بينهم بالشرع ما عدلوا انهم لم
 بقسمهم عاشر ان ينفذ عدلوا انهم لم يقسمها بينهم انما ادعوا
 في عاشر من يدركوا كيف اغفل اليهم قسمة بينهم ولو كان عاشر انهم
 وهو ما وفلا لم يقسم بينهم حتى يقيموا البينة على موت واحد من شتر
 عند او حنفه عشره آيات لا يقسم الرقيق والحيوان لثقتان وهو الحمار والبني
 بالرحم الا ان يتراضى المتكلم والجنا المخلعان بعضه في بعض لا يقسمها
 وكذلك اذا كان كل واحد منهما يستغني بغيره لا يقسم الا بتراضهما

وكذا لا يطلب المالك المقتدر القليل القصة المقتدر أو طلبها صاحب الكبر مقتدر
وكذا لا يطلب المالك المقتدر القصة والدار في يد الوارث القاصي لا يقتدر وإن كان
في يد المقتدر يقتدر إذا قامت البينة على الوفاة وعدد الورثة وهو صحيح
ضد القاصي على يد المقتدر أو خسر داره واحد لا يقتدر ثبت في القصة
فإن لم يثبت في القصة لا يثبت في القصة في كل منهما إذا كان في القصة
المقتدر بينهما المكن واحد ما لم يكن فأن كان له ما يطعن في القصة لا يمكن فتح الباب في القصة
جاءت القصة وأنكر كذا في القصة **كتاب الدعوى**
إذا كان الدعوى في ثوب أو عبد أو عرض وهو قاصر يستحق القصاص
دعواه حتى يحضر للمدعى وأنكر كذا في القصة وقصة وإذا كان المدعى
في عقار لم يستحق الدعوى حتى يذكر حدودها وهو متعمد أو ذكر المدعى في يد
المدعى عليه وأن يطالب المدعى وأن كان المدعى حقا في الدعوى ذكر أن المدعى كذا
يطالب به أو أن في أحدهما الشراء والآخر في الحبس مع القبض وإقامة البينة
ولا تخرج بينهما فالشراء أولى والآخر في أحدهما شراء وإن عتلهما الصدق
فما سواه عبد في يد رجل أقام رجل البينة أن قاضي بل كذا يقضي به بينهما
شاهدين شهدوا أنهما أقاموا البينة أن عبد المدعى عليه المدعى عليه
المدعى عليه كذا كانت المدعى عليه في يد المدعى عليه المدعى عليه يقضي به المدعى
المدعى عليه كذا في أحدهما الحبس مع القبض والآخر في القصة والآخر في
عبد في يد رجل أقام رجل البينة أن الشراء في يد المدعى عليه المدعى عليه
إذا البائع كان يملك حين البيع عبد في يد رجل أقام رجل البينة أن الشراء

الابنية

مكتوب

سند هو ملكه واقام رجل البيعة فاستراه
 وان اقام الاول البيعة انما استراه منه واقام الاخر البيعة
 او تصدق به عليا ومنه من يقص له بالبراء ويدفع الخصومة عن المدعي
 عليه السلام فلهذا السني او غيره فلا العايبه
 اسم علي البيعة او قال المدعي
 فلهذا المدعي يدعي ذلك الفلان يدفع عنه
 البيعة ولا يدفع عنه الدعوى بشيئ اذا قال المدعي
 صاحب اليد او غيره فلان واقام عليه بيعة او قال المدعي هذا لي
 فقال زوال اليد استره فلا غائب ولا يخلف الحق فانه يدعي
 بذكر او صافه لا يخلف اليهودي بالله الذي انزل القرآن عليه
 ولا يخلف النصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى ولا يخلف المجوسي
 بالله الذي خلق الناس ولا يخلف في بوث عباده ثم صفة الخليفة
 على اربعة اوجه اذا ادعى شرع عبده من رجل فلهذا لا يخلف بالله ما بينكم
 بيع ولا يخلف بانه باع ولا يخلف في العصبية ما بينكم عليك
 ولا يخلف بالله ما عصب ولا يخلف في النكاح بالله ما بينكم نكاح فليم
 في المال ولا يخلف بالله ما تزوجها ولا يخلف في الطلاق بالله ما حن
 منك التسعة ولا يخلف بالله ما طلقها نفس عليه اسمها عشرين سنة
 لا يخلف المدعي عليه في النكاح والرجعة ما اتى في الابله والرق
 والولاء والامتناع والوكالة والوصاية انكر الوصاية والدين

هذه الاربعة هي من غير ما ذكره
 من انه منقح من غير ما ذكره
 من انه منقح من غير ما ذكره
 من انه منقح من غير ما ذكره

اذ لم يكن له ولد له من الرجال من الرعايا التساوي والبيع بعد ما
و... ذيدا الاخر لا يحلف الاخر وكذلك لو جدها حلفا فاضي لاحد ما
فكل يقضي بغيره لا يحلف الاخر وكذلك لو ارعيا الهبة والصدقة
مع القبط فالحكم فيها حكم في البيع والكساح وكذلك لو ارعيا احدهما
الشرايخ من الرهن والاجارة فاقرب المهرين لا يحلف الاخر وكذلك
لو ارعيا المهرين وكذلك لو ارعيا نصفه في دار فقال المشتري لا بني العطر
وكذلك لو انكر الوصي او مولا فذلك لو انكر المالك البالغ الاذن
والرضا بالكساح وكذلك اذا انكر المولى كساحها انكرت على ثمانية اوجه
نكول في المال من المهر عليه كلف مرات فاذا انكح فمضى عليه بما اراد ونكول
احدا المتقاضيين بغير تركه المهر ونكول في رطل بعد ان كان ثمانية ارون
النفس بغير من القصاص وانكار في النفس بكل عجب حتى يقر او يحلف في قول
ابي حنيفة ربح في الدعاء بحبس الزوج حتى يلقن او يكذب نفسه فخذ
دار استغف المرأة تحبس حتى تلقن او تصدق الزوج ونكول البائع في
الرد عليه اذا انكح برده عليه بالبيع ونكول الوارث اذا انكر الوارث بالبيع
يقضي بالملك ونكول الوارث في الكساح عن عبد المالك يقضي بعينه
وكل من ارعيا غيره شيئا فليس له ان يدعيه لنفسه ولا غيره الذي ارعاه
لذلك في خصلته واصل وهو لو كيد لا يقر في دعواه هذا في ما لا يرد
الموكل اثبات النسب على ابي عشر وبعها امرأة فان حيف طلقها زوجها
وجاءت بولد لاهل منتهى شهر من طلقها ثبت نسبها من امرأة كيرة

كثيرا طلقها فجاءت بولد لاقول منتهى اسمه
ثبتت منه منطلقا الرجعية جاء بولد
اقول بانقضاء العدة بجماعت بولد لاكثر من سنة من اقرب بالاسنة
لاستمراره في طلقها زوجها طلاقا باينا فجاء
فصلها منه بولد بانقضاء العدة ثبتت منه من اقرب بالاسنة
زوجها اذ غلب الجاهل بولد باينا وبمن سنة ثبتت منه من اقرب
ان كانت تدع الجاهل واقول بانقضاء العدة فجاء بولد لاقول من
اسم ثبتت منه من اقرب بالاسنة والزوج اذ غلب الجاهل فجاء بولد
لستين منتهى العدة على ولايتها ثبتت منه من اقرب بالاسنة
بامره خلق صحيحه من طلقها طلاقا باينا فجاء بولد باينا وبين
منتهى منتهى منتهى واجاءت لاكثر من سنة لا يثبتت منه من الايسة
طلقها زوجها طلاقا باينا فاعتدت بكلمة اسمها جاء بولد باينا
ومن سنة من طلقها زوجها طلاقا باينا فاعتدت بكلمة اسمها جاء
ومن سنة من طلقها ثبتت منه من اجل زوج امرأة
لاقرباين ودخلها فجاء بولد لاقول من سنة من طلاق
لاقرباين من سنة من طلاقها زوجها الايسة منتهى من الاقرب
لاقرباين من سنة من طلاقها زوجها الاقرب من سنة من
من طلاقها الاقرب ثبتت منه من طلاقها زوجها الاقرب من الاقرب

بأنقضاء المدة على وجه صريح وذلك في الصريح أن يقول انقضت
عقدتي أن كانت في مدة تنقضي مثلها المدة فإنها تصدق وإن كانت في
لا تنقضي مثلها المدة لا تصدق لا إذا قالنا سقطت سقاطا مبيّنا
للحق أو بعض الحق وما الدليل في أنها إذا تزوجت بين وجه آخر بعد
منقضي مثلها المدة لم يقل لم تنقض في قولها لا تصدق
لا في حق الزوج الأول ولا في حق الزوج الثاني والكلام في جابن
ولو جاءت بولد لأقل من ستة أشهر منذ تزوجها الثاني ولا أقل من ستة
شهور مطلقا الأول فالنكاح الأول كالنكاح الثاني فاسد ولو جاءت
بولد لستة أشهر فصاعدا منذ تزوجها الثاني ولا أقل من ستة أشهر مطلقا
الأول فالنكاح الثاني ونكاح جابن ولو جاءت بولد لأقل من ستة
أشهر منذ تزوجها الثاني ولا أكثر من ستة أشهر مطلقا الأول فالنكاح ثابت
فلا الأول ولا الثاني وهل يجوز النكاح عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
النكاح جابن وعند أبي يوسف النكاح فاسد وهذا كقول أبي حنيفة ومحمد
حامل من الزنا جاز النكاح في قولها ولكن لا يقربها الزوج المرفوض عليها
وعند أبي يوسف لا يصح نكاحها المرفوض عليها ولو كان النكاح الثاني فاسدا
كما إذا تزوجت بين وجه آخر بعد ثمانية أشهر من النكاح الأول إذا لم يكن
كما إذا جاءت بولد من ستة أشهر فصاعدا من الثاني فاسد
الأول فالنكاح الثاني كالنكاح الأول إذا جاءت بولد من ستة أشهر من الأول
من الثاني باب نسب ولد الأمة رجل باع جارية فولدت

فولدت في يد المشرقي فلم ير منها ثم فرغ المشرقي من خبره فبقيت عند
 واصلها حتى مات ولدها ولدا في المباحين منه بعد ذلك لا يسمع دعواه
 ولا أعاد المباحين أو لا يثبت نسبهم وتعيير المباحين لم ولدها في المشرقي
 للمشرقي ولولا عيابه جميعا لم يخرج الكلام منها جميعا فلهذا
 ويرد القول في المباحين حق اعتقاد المشرقي فيمنع ذلك
 لا يقيم لا يثبت ولا يسمو ولا أعوان المشرقي الولد ولا المشرقي
 غير صحيح وكذلك لو مات الولد في المباحين لا يسمع لأن
 نسبها ليس مستغن عن ثبوت النسب كما اعتقد المشرقي الأمر هو الولد
 أو استولدها أو تربها ثم ادعى المباحين نسب الولد يثبت نسبها ويكرهه
 حصته الولد المشرقي أو كان الأمر قبل الحق والديور الأسيد لا تدعى
 المباحين نسب المشرقي من الولد يرد جميع المشرقي عند أبي خنيفة
 لأنه لم يظهر المباحين ثم ادعى المباحين أم ولد فلهذا عند المشرقي لا يكون
 مضمون عليه فلا يرد جميع المشرقي عند ما يكون مضمون ويرد المشرقي
 الولد وأن ولد في يد المشرقي بنها لا فلهذا ثم فرغ المشرقي
 المشرقي الابن من المباحين من المشرقي بنت يثبت نسب المشرقي
 ولابن وكذلك لو ولد ولد في بطن واحد فاعتقد المشرقي
 بأن يثبت نسبها من بطن الحق ولا يجب المشرقي
 العلم فرجها ولو لم يولد له فلا علم له
 المباحين لا يسمع واعتقد المشرقي أن المباحين المشرقي العلم الذي عند

انه انما ثبت نسب من يولد في ارضه وانما عرق
 عليه كان البيع باطلا ويجوز على البايع رد الفسخ على المشتري ولو ايدع العاقل
 الذي عند ولكن ارضي الغلام الذي باعه واعتقه المشتري فدموا باطل
 لان ولد له ثبت النسب له وتصح بيعه ولو ابطا لانه انما ثبت
 الابن له من بيع ولد ما في يد رجل وكذا اذا كان له من غيره
 لو اكبر او كانا توأمين فادعى رجل انهما واحد منها انما يولد من مسدود الرحم
 فيثبت بها من كانت الجارية في يده جارية في يد رجل مع الولد فادعى رجل ان
 ذاك الولد من جارية مسدودت من ادعى ذاك الولد ان هذه الجارية للولد في زمان
 من واقاما اليه ثبت نسب الولد منها وعرق يتوقف حكم الجارية لا يظن ان
 له ما فان مات له ما اعتق الجارية فان قال ذاك الولد من جارية غير ان
 مولاهما والولد منى واقام اليه قال الولد منى وانما سرى ثبت نسب
 من ادعى ويقتض الولد باقر المولى والجارية في حكم امر ولد وعقبة المولى

باب الاستثناء

خمسة اشياء يبطل فيه الشرط
 والاستثناء جميعا جارية مستثناة في بطنها لم يصح البيع ولو كانت
 على جوارى او غنم واستثنى في بطنها يصح القسمة ولو اجر ارا او ارجلها
 واستثنى في بطنها لم يصح الهبة ولو صالح من عوى الى جارية مستثنى
 في بطنها لم يصح البيع ولو جاز جارية واستثنى في بطنها لم يصح الهبة
 ثانيا اذا استثنى في بطنها لم يصح الشرط ودخل الاستثناء في الاستثنى القيد
 الموقوف والكناس والخلع والصلح عن ذم العبد كتابتها جهات

الشهادة على أربع

الشهادة على رجل

الشهادة فرض بلزوم الشهود اذا دلت على ما لا يبرهن كقائماتها من حلفه على ما لا يبرهن
الا انه في الحلف وغيره من البراهين والاعلان والسر انقل وشهد في السر في
بالمال يقول اخذوا يقولون في الشهادة على اربع مراتب شهادة في الزنا
يعتبر فيها اربعة رجال ولا يقبل فيها شهادة النساء وشهادة
والنقصان يقبل فيها شهادة رجلين ولا يقبل فيها شهادة النساء
المحقوق والاعكام يقبل فيها شهادة رجلين او رجل وامرأة
لا يطلع عليه الرجال مثل الكفاة والولاية والعيوب والنساء يقبل فيها شهادة
امرأة واحدة عدل ولا يثبت في ذلك حكم من العدالة ولا يثبت الشهادة فان ذكر
الشاهد لفظ الشهادة بل قال اعلو واشفق لم يقبل شهادته خمسة اشياء
يقبل فيها شهادة رجل واحد وفيه حالان اولا من المحرمين تقبل
فيما شاهده رجل واحد على سبيل الكفر جمع المصداق الا يعرف ما هو
والزكوي على الكفر اذا شهد رجل واحد على سبيل موت من سواه ان يشهد على
موته وقال محمد الزكوي والمنزلة لا يكون اقل من اثنين خمسة اشياء تسع الشهادة
فيما لا يبرهن والاستفاض ولاية الملك والنسب والكناح والوف والولاية
والزكوي ولا يبرهن على يوسف الا في ذكر الطحاوي قول محمد بن ابي
ابن حنيفة ومحمد بن حنبل وهو قول ابي يوسف الاول لا يقبل الا ما يبرهن
بغير اربعة القاض شهادته ثم انما يقبل بعد شهادته في
اعادها بعد الحق واليمين تشهد في زنا ما عدا بعد البلوغ والامني تشهد في
اعادها بعد عود اليه من الكفر تشهد في زنا ما عدا بعد الاسلام خمسة

لا تقبل في الشهادة كتاب الغاضي في القاض من الزنا والسفوة
 والقصاص من سرقة الخمر صفه الامانة في قوله شاهد الاصل شاهد الفرج
 اشد على شاهد في الفلان فلا يفرق عن غيره كذا الفلان شاهد في نفسه
 وانما قبل اشد في نفسه جازي بغير ان شاهد الفرج عند الامانة فلا يفرق
 بينه وبين غيره في قوله شاهد في الفلان فلا يفرق بينه وبين غيره
 اشد على شاهد في ذلك ويجوز ان يدل على ان اصل شاهد الفرج وان اكد
 شهود الاصل الشهادة لا تقبل شهادة شهود الفرج والشهادة على الشهادة
 تقبل بثلاثة شرايط ان يقر شاهد الاصل او عينه بيمينه فلهذا يابى فسادا
 لو لم يرضوا لا يستطيع حضوره على كل الناس لحرار الا في اربعة
 اشياء اذا قال المدعي عليه الشهود عبدا او قال العاقل كان المقذوف
 عبدا او قال العاقل كان المقذوف عبدا لا يلزم الدية او قال البني
 المذبح عبدا قصاص على القاتل قوله ويكلف المدعي احضار البقية
 على شاهد في نفسه لا تقبل شهادة المدعي عليه في الشهادة الجدل في قوله
 النافذ في الشهادة الاجل لاستاره والاستاد لا يجره وشهادة السركان
 لشركهما كان منكرهما وشهادة احد الزوجين لصاحبه وشهادة الكوفي
 لعبده وكاتبه ووليده وامر قتل وشهادة الجارية بائنها وانما دفعها
 مع ما يثبت في نفسه فغيره لا تقبل شهادته ليقض فيه البصيرة الخفية
 والقوة والمقدور في القذف والافسوس وحمل القنوق وشارة الجسد
 من غير قلوب الحنف والمناجحة والفتنة وما في الشرع على الداعي لا لعب

ذكر الشيخ الامام علي بن ابي طالب
 في رواية انه قال في قوله
 ان كونه شاهدا في الفرج مع وجوده
 المعصية في الفرج مع وجوده
 الشهادة على الشاهد وان كان
 الاصل كما في المعصية

من لا يشهد انتم
 فيهم

المشرق وجوار النخيل في ثلث أيام وهو المسمى في الحج بالثلاثة وهو
كفارة يمين ثلث أيام واستيفاء قاطع العروق على الصلبة ثلث أيام حسنة
مقدرة بثلث أيام السبع على الراس مقدرة بثلث أصابع والسبع على الفخذ مقدرة بثلث أصابع
والفخذ في ثلثين مقدرة بثلث أصابع من أصابع الرجل
والسبع على الساق مقدرة بثلث عرضة مكانه
والسبع على اليد مقدرة بثلث عرضة مكانه
على نسيئة الثوب ورواق الزمان على عذابي وحسبي ومحمد هما الله عز وجل
قدرة على ستاتة الخبز والزنا والدرهم والدرهم والدرهم أربعة أيام مقدرة بعشرة
درهم أو الدرهم ونصف الدرهم ونصف قيمة العبد عن ذرية المروءة والدرهم والدرهم
بالأقرب من الدرهم مكانه بدل على درهم واحد إذا قطع بينه وبين صاحبه
منه على عشرة الألف درهم ينفق منه أحد عشر درهماً والدرهم الواحد القيمة بين
قيمة النفس وقيمة ما لا بد في قيمة النفس ينفق عشرة ففقدانه في اليد
أحد عشر والدرهم إذا كان قيمة العبد أربعين درهماً لم يدره الجمل يستوفى ولو كان
أكثر من ذلك لم يدره الجمل كتاب أبو القاسم
من أجمع فيه ثمانية أيام الموقوف في عقد مدنيه وعقود
المدنيه وفيه بالسنة والآثار والتأويل من غير فرض قبل من
الغزاة وأبطل القضاء لا قبل ما لا بد من الأعيان والعبد المدعو في العقد
والمأذنة تقضي القضاء في الأموال قدر المدعو والداء لا يجوز قضاء أهل
الذمة على المسلمين لا يختلف القاضى غير الأباذنة الأمازوغية فبعضه فبعضه

لا يجوز ان يكون الحكم البسيط العبد المالك الذي له العود في القذف
 جواز ان يكون عتقا بغير العود والسيادة بغير كسب القاضى في المص
 لو قاضى مصر القاضى الرضا ولا يجوز في الرضا ان قاضى مصر في تنفيذ
 الحكم في غير احوال الحال القذف في الجمع والعطس والملايس والمكان والركب
 والنجس والرض والوجع ويقضى في حال النقص وهو قد لا يدر
 ويجوز جماعة من اهل الفتوى ان يكون لا يدر في حكمه من اربعة اشياء هي
 فعله القوي في الحالات وحيارة الرض وحسن الخيانة واجابة الدعوى لقائ
 اربعة اشياء لا يجوز القاضى فعله للقول مع احد الخصمين والاشارة اليه في التفتين
 له واجابة الدعوى الخاصة بغير الهدية من غير زكاي الرجز وحرر من
 كان اعدا قبله في الفتوى في الاحكام لاهل بلد واسع والسر في مجلس القضاء
 وان لا ينقض قضاء من تقدمه ان كان ما يسمع فيه الاجتهاد ويختلف فيه القضاة
 وينقض بالاسماع فيه الاجتهاد من القضاء بملحد وينقض في ربح اربعة
 من الزنا ولا يقضى بغيره في الحدود والآحاد القذف ويقضى في الاموال وفي
 القضاة وامر من العباد ان اعلم في حال قضائه عند ابي حنيفة ولا يقضى
 بما جحد في محضه من شهادة شهود لا يحفظ انهم شهدوا عند ابي حنيفة وقالوا
 يقضى اذا كان تحت يده وختمه من غير ان ينفذ القضاء له ان يقضى لنفسه في ذلك
 وابعد واجلاد وان علوا واولاد وان علوا وان جنت وان علوا
 من الشهود لا يسأل القاضى عن عدم التماسه والطبقة وهو ان يقضى القاضى
 الطابع في دفع الدخالة في دفع المطالب في دفع الحاجب للمطالب في المطالب في دفع

شبهة

نفسا

مجلس
باب يجوز للقاضي
قضاء

فانكفرت عند العاقب واحد على سبع منها واولها بعد التماس احدى
 العدوى وهو ان يدعى على غايه من المروءة العاقب ان يكتب الى السلطان
 باحضاره فلا يجيبه حتى يهدى له امدان عليه بذلك لموسى العاقب بهار
 ولم اعلم من ذلك الا انى الى الغرباء ذارفت الرقاع التى يدعون بها
 فان سئلوا لم يردوا على احد من غير ان يذاهبوا شاملا
 ولا يردون احد من احدى تعديل الاعلان انهم قد اخطوا عند
 العاقب بعد لو اعدت حال القول العاقب من الامور انما يقولون فيهم فادخلوا
 علانية لم يزل عن عدالة الذين عدلوا فيهم فاجابوا انهم لم يردوا
 غير ان سأل المدي تحييف السبع اذا اطلب الشفعة بخلقة العاقب بائنة الشفعة
 فكلها بالمال الذى اذا المرور بالمسح باليخلف العاقب بائنة ببيت العيب
 وقرأى دينا فى الركبة بخلقة العاقب بائنة ما قبضه وودعهما في يد
 رجل وطلب امرأته الشفعة منها فمضى بها رجل امرأته جارية فابتن عند
 العاقب انما رجلا رجلا بخلقة العاقب بائنة ما علمت ان طار وجاتا وطلق من غير
 ان يبايع لم يرضى له بالرق باب فى تنفيذ القضاء وعمره
 انما سئلوا عن العاقب تنفيذ قضاها من كان قبله رجل على امرأته
 او غيرها من الامور قاضى من المذهب فليدخره فمضى بالحق فلماضى
 للمنفق تنفيذ قضاءه وكذلك سألوا عن اقصى الحلف الطلاق قبل النكاح
 فلماضى الحق ان ينفذ قضاءه وكذلك فى الفوق قبل الملك وكذلك يسجد للدين
 وكذلك فى الطلاق الذى يزوج منه وكذلك فى طلاق المكره بعد الوقوع

او انهم اخطوا

من عود القضاة على
 من كان له الحق

وكذلك في جواب السائل في الجواز وكذلك في رد المكوبة بالعيب كذلك
في القضاء بشارة النساء وحد من فيما لا يطلع عليه الرجال وكذلك في القضاء
بشارة أهل الذمة على أهل الذمة وكذلك في القضاء بشارة وغير ذلك
في القتل بالقصاص وكذلك في قسمة النساء قال الكافي وذكر في شرح جرد القضاء
قصة من القاضى إذا قضى بشارة ويؤثر بقبول بقسامة فإن القاضى إذا ساقى
لا ينفذ أما القضاء بشارة وغيره فإنه يخلف الكتاب قال الله تعالى ولا تأكلوا
أموالكم وأسبغوا سيدي من مخرج الكافي فإن لم يكن بغيره لم يكن بغيره فإنه يخلف
للسنة المشهورة ولم يرد خلافه الساقى في هذه المسئلة لا ينفذ في المسائل
ولم يرد قوله بعد وأمسك القسامة بربان القتل إذا وجد في محلة
بينه وبين أهل المحلة عدوة ظاهرة والحد قريب من غير ذلك في المحلة
الآن وجد قتل لا غير ولو قيل عليه من المحلة أنها قتله وخلف على ذلك
فلذا يصدق بها ويقضى القاضى له بالعقد في قول مالك وهو قول الشافعي
والظاهر فإن أقصى القاضى بالعقد بالقسامة بهذه القصة وهو من يرى ذلك
من نفع هذا إلى قاض آخر فإنه ينفذها لأن هذا القضاء مخالف للإجماع وقول
مالك لا يرد جزمنا في الصحابة فلا يكون قوله محضاً وأما القضاء بجواز قسامة
النساء فإنه لا يتبع ذلك فإن القاضى يبطله لا ينفذها مخالف للإجماع فإن
الصحابة اجتمعوا على فساده ما وجد في صحيح أبي جعفر بن عباس رضي الله عنهما في لفظ الكافي
بأنه قال إن وجهك إلى مهر فإن لا اختلاف في العلم ظاهر فإن على قول من يرد
الكافي وبطلان التوقيت فكان الموضع موضع الاجتهاد في تنفيذ قضائه فأنسية

ثانية ما يقع من القاضى ابطال حكم القاضى الاول عديم اثر في كونه قاضيا
فقد قاضى سبع نصف فللقاضى الحق ان يبطل البيع وكذلك رجل قبل انسان
حقه ثم سئل ان يبطله فابطله قاضى باخر عليه فللقاضى الباقي ان يبطله قاضيا
وكذلك من قبله من قبله فابطل القاضى عن مولا قاضى باله او غيره
من قبله من قبله فابطل قاضاه وامره اقرب بدله
بوجاهة القاضى من قبله فابطل القاضى في ذلك فلا اثر
قضاء امه قبضت صداقا وتجزت ثم طلقها زوجها قبل الدخول في
نصف الجاهل من زوجها فللقاضى ان يبطل قضاء قاضى قاضى بشارة شاهد شهد
على خط ابيها وبطلان المهر عن غيره ولو اقر فللقاضى ان يبطل قضاء قاضى
قضى بعد الماتح في الغيب فللقاضى ان يبطل قضاء قاضى قاضى باطل اقرار
الزوج في مهرها بعد الدخول فللقاضى ان يبطل قضاء ويظهر في خطاه القضاة
ينظر ان كان في القصاص والعتاق على من حمل له البنية وان كان في المال يتردد
وان كان في المدة وصيانة على ميت المال رجحا كان او جلد اعداها فمالك
ما كان من امره من الضرر الذي هو حق اذ يترجى كالتدفع ما ائتمنا
على تحريمه وان قضي له جرمه بشارة جليز فقتلته في المدة ان كان قاضى

كتاب الاكراه

وهو الاكراه نابت اذا كرهه المملوك او مكرهه المملوك الذي يهدد
على ايقاع ما يكرهه من قتل او تلف عضو او بامر خاف منه تلف النفس او ذهاب
العضو فان كان اكراه الرجل على بيع المملوك على ثمن معلوم او على ان يغير رجل باليد

توید و بعد از فکر این که اگر علی بن ابی طالب بقتل او یا کلاً عضو او بفرستد بدو بکشد
 فباع او شری و بنویسند آن را تا میوه بیع و آن بنا به قصد و رجوع بالبیع و آن کان
 قبض الحق و عاقد اجازت بیع و آن کان قبضه که فایس اجازت و تلمیذ و نه
 آن کان فایس فایما فان ملک المبیع فی هذا المیزی و هو غیر مکرر من قبته و الکرم
 ان بعض الکرم ان شاء و ان اکر علی از باکل المیزان و یسیر المیزان و بعضی و قید
 المیزان لان اکر با یخاف علی نفس او علی عضو اعضا شرافا خاف و ذلك و بعد
 ان یقید علی اکر علیه و لا یسمان یصبر علی او قد فأن صح و او یقول و باکل
 و لم یسیر یقول انما یبذل انما یبذل مع الکراه اذا اکر و لا یقتل و تلف عضو
 اعضا او باکر خاف و تلف نفس او عضو اعضا او علی ان یطلق امر او و یخرج
 او او علی ان یراجع او یخلف بطلا و او عاق او قطار او یلا او غو عبد
 او اجاب علی نفس او اجاب صدقة او غو فمرد و جله او اکر امر او
 علی قبول طلاق علی ال او اکر نصرانیا علی الاسلام ففعل ذلك اجازت و رجوع الکرم
 علی الکرم و الطلاق قبل الدخول نصف المهر و ثمنه ان علی ان رجوع و رجوع
 الحق بینه العبد و الولد و ذل و الکرم و الثمن علی الکرم و العفو و لا یجوز
 الکاح سواه کان الزوج من الکرم او المرأة و فی قبول الطلاق علی ال او فی الطلاق
 رجوعاً و لا یلزم مالاً الا ان یفرق الزوج عنه لا یقتل و یجوز علی الاسلام و لو
 اکر القاتل علی قبول الصلح من غیر مرد علی ان یقتل من مال و لا یطل العیسا
 و كذلك التبییه التی لا دروا الضلع و التی فی الذم مع الکراه و غیر اکر
 السلطان علی حصیه من الکفر و القتل و لهذا مال و ستم البیوع علی العیسا و غیره

محظوظ
 فایس بیع
 الکراه

ولا يملك حق قول كان بعد الا في حق واحد هو الكراهة والبيع له عند
 الضرر فحق كل المبتدع من المبتدع وسد الخلف فيه فلم يملك حق قول كان اذا
 ولو اكره على شئ محمد صلى الله عليه وسلم لم يخط به المبتدع في فسق بذلك
 المصطفى في كراهة ان ترك المخطر به لم يخط به المبتدع في فسق بذلك
 اشياء لا يرجع بفسادها على المالك اذا اكرهه على تزويج امرأته حله
 ولو اكرهه على ان يعبد حلف بعتقه ان لا يفتنه او قبضه عن عقبيه وان كان
 ولم يرجع على المالك او اكرهه على ان يعرق عبيده وقبضه عاينه اشياء القوي
 المالية ينفذ مع الكراهة اذا اكرهه على حصة نصف الدار فهو بالدار كلها
 جائز له الحصة واكرهه على حصة الدار فهو بها بسط العوض او بلها او تصدق
 به عليه جائز ولو اكرهه على البيع والكره على التمسك ببيع وطه جائز البيع ولو
 يضمن المالك ولو اكره على ان يبيع ماله فلا فاء وروى عن ذلك عند فلو روى
 بالخيار ان شاء من المودع وان شاء من المالك ولو اكره عبد الرجل ان يقبل
 تدبيره فهو له على ان يفر من فعله في العبد بدليل ذلك الرجل ويعز في قوته
 كان العبد جارية حل لذلك الرجل وطه انما اقدت
 جلا حق اكره مولاه على التدبير في فعله فلو لم يخلو الخيل ان
 شاء من الامر نقصان التدبير من المالك في ماله وان شاء من المالك قبل
 التدبير في كسر السلطان حق قال كل مولى للمالك الاستقبال في حق ذلك
 مولى عاقب ولا يضمن المالك شيئا الا في شئ واحد وهو ان يملك باليد ان لا يملك
 في ملكه كمال المصنف له في ولا يملك الاستماع منه وهناك في

لا يرجع
 لا يملك
 لا يملك

لا يملك

بصحة وقد ثبت الحق في كل الاشياء من انشاء ملكه ان شاء الملك فله انشاء
لا يصح مع الاكل البع والشر والحب والافكار
كتاب الحنفى الحنفى هو من ذكر في فروع الحكم
بانه رجل من انشاء بالجماع بالذكور الا نزل والاحبال والبول والذكر
ومما يتا بالجماع الذكر او لا ذكره عند ما عند ابي حنيفة لا عبرة لا ذكره ولا يرفع
الحية ويحكم بانها امره بستانه بالحيض والذين كذا المرأة ونزل
اللبس والجماع في الفروع والبول والفروع والجل فان لم يظهر شيء من هذه الاشارة
هو حنفى شكل واحكام احكام النساء قام في صلاة الجماع بغير طهر او لا
والنساء ويمنع المرأة تحنن ان كان لها فاق لم يكن لها الا انما في الامور
منها المال فان اختلفت طهرها وان مات ابو وترك ابنا وله حنفى فلا ين
سماه الحنفى سمي عند ابي حنيفة وقال السجوي الحنفى نصف ميراث ذكر ونصف
ميراث انثى وقيل هو يوسف قوله بفسير كان ابن حنيفة هو ميراث موهبه
فيصل له ثلثان باع فضيل لا بن فيصل الميراث على سبعة اسهم الا ان الحنفى
تلك اسهم وتفسيره ان جعل الميراث على انثى عشرة اسهم مبعوثا بن الحنفى
كتاب المفقود جعل غايه الميراث في الموضع والايد
احق هو وتبين ان الميراث في حفظ ماله ويقوم عليه فيوجد في الميراث
لفظ زوجه في الاصغر قوله والاكار ان يرقى او يورثه كان حنفيا
واستفاء حقوق الاحكام المفقود احكام الميراث ويعدا على الميراث في غنائه
ارثا بعد سلامه قبل الحق وكل ملكه بكتا العهد وحول الحوان عليه

اربعه

[illegible]

[illegible]

اشنان در سینه

الانوار

—

يوسف الاثنا عشر بقية من بني اسرائيل في مصر
 الجنية والقاتل لثمة اشياء يقطع الميراث الا في الكفر والغفل منة اشياء
 لا يعرف المدة من الدنيا والسفعة والاحارة والوكلة ولا اجل الميت
 يرثه كل ولد من عرق ابيه وابيه ولما لا ابن الملا عنده ولد الزنا
 وعصيته ما هو الى امه الرابعة من الذكور لا يرثون بالولد ذوا الارحام الا ذوا
 والاخ من الارث وهو الى العناقذ فاذا ترك المتوفاة ولده وابن مولاه
 الابن عند ابى حنيفة ومحمد بن وهب بن يوسف مخرج السدر للاب والابن
 للابن والابن والابن والابن والابن والابن والابن والابن والابن
 الولد احدها لا يجوز او الرجله بان يمتدحها كان الابن او يتاويحون
 اقرار الابن اذا كان الابن ميتا والابن لا يكون الابن مسلما باسلام الرجله
 مسلما باسلام الابن المسكت للجد لا بحر الولد والاب بحر الولد والاب بحر نفقة
 الصغير على الجدة الامرا فلا ما ان المكن للصغير ولو كان له ابوان
 جميع القفزة على الابن كل صحح طلاق امرته طلاقا باينا مائة ومائة في العدة
 لم يربا الا اربعة طلاق امرته حرام من رجل واحد في المرفق قتل امرته
 رجل طلاق امرته حرام من رجل واحد في المرفق قتل امرته حرام من رجل واحد
 قتل رجل امرته حرام من رجل واحد في المرفق قتل امرته حرام من رجل واحد
 غرض ان زوج امرته ارتدت عن الاسلام فماتت ومات زوجها امرته
 عقت فاخاف من فتح الكناح فماتت امرته حرام من رجل واحد في المرفق
 نفس امرته حرام من رجل واحد في المرفق قتل امرته حرام من رجل واحد

مظهر
 من لا يورث بالولد

مظهر
 في ميراث الابن

مظهر
 في ميراث الزوج

أو قبل جلوس المرأة في السرير والفرار في الطلاق على تلك الوجوه ما أن
يخلف الرجل في الصحة أو المرض على فعل يفعله المرأة ويخلف على فعل يفعله
الزوج أو يخلف على فعل يفعله الأجنبي ما أن كان على فعل المرأة ما لا بد
منه نحو الأكل والشرب والمطالبة بحق لها فإن كان اليمين في الصحة والخلف في
موتها وهي في العدة ترك عبد أبي خنيفة وأبي يوسف معها العدة وكذلك
لو قد فها في الصحة والتفان في المرض فبانت منه ثم ماتت في العدة تركت
عبد أبي خنيفة وأبي يوسف وإن كان اليمين في المرض وتركته
بالإجماع وإن كان اليمين في الصحة أو المرض بفعل لها بد منه نحو قول
أن خرجت الدار فانت طالق أو كنت فلان فانت طالق فبانت وبانت
منه ثم ماتت الزوج وهي في العدة تركته بالإجماع وأما إذا كان اليمين
بفعل الزوج في الصحة أو المرض بفعل من بد أو لا بد منه تركت بالإجماع
وأما إذا كان اليمين بفعل الأجنبي بفعل من بد أو لا بد منه فترك اليمين
في الصحة تركته وأما اليمين في المرض تركت كتاب أبي صابا
الوصية مستحبة غير واجبة وقبولها بعد الموت فإن قبلها في حياة الموصي
رد ما قبله لا باطل وأما الوصي إلى رجل فقبل الموصي في وجه الموصي ورجل في
غير وجهه فليس يرد ولا تركه ما في وجهه فهو رد والموصي له ملك القول
ويدخل الموصي به في ملكه بوجهه بعد نفي اليمين الوصية له الوكيل
والعائد والمرد والمزني مستأمنان وإن كانا غير مستأمنين لم يجرهما الوصية
ويجوز الوصية بأقل من الثلث ولا يجزئ أكثر من الثلث إلا في خضعة لغيره

واحدة وهو المولى اذا دخل دارا بلمان ولم يدر فيه في دار الحرب فمات
هو في داره بوقف جميع المالا لولده فدان او مولى جميع المالا تحت الوصية
لربقة فخر لا يجوز وصية المولى للجن والاعبد والكتاب وولدات لبنات
او عاهر او رجل او مولى المولى والورثة صغار ابي الاصل عند ابو حنيفة
ولم يرد عند ما لو قال اذا بلغ ابني فهو مولى لم يكن وصيا وكذلك لو قال
مست الى فلان فاذا بلغ ابني فهو مولى وان او مولى لاخير وهو وارثه
فولد له ابن جازرت الوصية للاخ وتوالت الابن بطلت الوصية و
لو او مولى لا مولى ثم طلقها او انقضت عدها جازرت الوصية لها ولو تزوجها
بطلت وصيته وان او مولى اعبد وارثه لم يرد ولو او مولى لابنه وامراته
جازرت وصيته ايضا مولى له بها وان اعاد جميع المالا لمولى ولم يرد
الورثة العتق والتدبير للحياة في البيع والوصية بد امر ورثاين بانه
رجل اعقوبه في مرضه او رثه او او مولى بعتقه وذلك جميع المالا كره
والله فيضرب جميع قيمته فيما يخص به اصحاب الوصايا وكذلك لو جاني
في البيع والشراء يصرف جميع الحياه وكذلك لو او مولى بالفرد ثم مرسله
وكذلك لو او مولى بعد فسخ العقد ثم مر مولى لمولى لم يرد جميع الوصية مع
سائر اصحاب الوصايا وان كان اكثر السلب واذا او مولى لا ولا فلا
فالذكر والانثى فيه سواء واذا او مولى فله ان يخلو وصيته بمن لا يذكر
مثل حظ الانثى وان او مولى لم يرد مولى له كره فان امر ميت فله نصف
كل ما يرد وان قال له المولى لم يرد مولى له فان امر ميت فله نصف

الثالث الرجوع في الوصية على ستة وعشرين وجهاً فلو كان الوصية بعد إعلان
 فهو باطل ولو وصية وصيت بها المعلن فهو يوجب عرواً وعرواً من قبل
 الموصي لو قال الوصية بعد إعلان فهو المعلن من قبل الوصية ولو وصي بغيره قطع
 وخاطره وكذلك الكتمان والصرف ما يغزل الوصية بغيره من نسيجه أو تحديده
 فيجعله ينفياً أو يقصده فيجعله جازماً أو يوجب فائدة بمنزلة الوصية ولو وصي فيها
 أو يقطن من خضاه أو يبطأ من مظهرها أو يظلم من مظهرها أو يقسم بغيره
 جلد قبالة أو يقسم بغيره فقصده أو كانت أمة فباعها أو اعتقها أو تزوجها أو
 كاتبها أو استلدها أو وصيها أو كان في حفظه فخطبها وكذلك لو قيل له الوصية
 له بالامة كان هذا جازماً في العبد وموصي له بالامة ولو وصي له بالامة لا يكون
 رجوعاً ولو وصي بغيره فهو لا يصح في عتق أو خيفه من رجوع أو وصي لها
 فهو كذا في رجوع من المعلن ولو وصي له بالامة فهو لا يقرب ولا يزوج ولا يورث
 ولا يخل فيه الأولاد والأبدان لا يكون إلا لا شئ فضاء

من يات به من الكلام المنصف في الوصية
 كما في قوله تعالى في الوصية
 ان يات به من الكلام المنصف في الوصية
 كما في قوله تعالى في الوصية

باب الوصية افعال المرض على ثلثة مراتب محاباة في
 البيع والشراء واعتراف في حال جوده أو تدبير الوصية بالعتق أو جرد
 موقته أو صيغة البيع فيه محاباة والحكم في البداية ينظر ان قدم المحاباة
 على العتق بدلهما ثم شئ بالعتق الواقع في حياته ثم شئ الوصية الواقعة
 بعد الموت من عتق أو محاباة أو غير ذلك وان قدم العتق عليه لا يبدل بواحد
 منها ولكنه يحاكي في الملك جميعاً وهذا كله قول أبي حنيفة ومع عند حماد
 بالعق في المرض على كل فعل كان منها محاباة وغيره ما سأل به في مرضه

او سائر من يتوفى الحيا بانه ثمرها من الوصايا لا يخرج من اقصى الدنيا المحلة في
مرضه جائز ذلك في حق غيره المحلة الا في حصة من يتزوج في مرضه
وعدمه من الوصايا لا يخرج من اقصى الحجة فان غيره المحلة له في ذلك
ولا يشتري ثمنه في مرضه ولا يستقر ثمنه الا وانفق على نفسه في مرضه في ذلك
في حق غيره المحلة ولا تنكح له فيه **كتاب الابرار والوصي**
اذا اشتري الابرار والوصي ذراعي من ماله في حق غيره المحلة في ذلك
حصوله وله وهو يشتري لغيره المحلة في مرضه وقد كانت اقل من ثمنه
استحقاقا ولا يبيع له في مرضه ولا يشتري في مرضه الا الابرار يبيع مال له
في مرضه يشتري مال الصغير لغيره ثمنه في مرضه الا الابرار في مال الصغير والمحلة
ذلك للوصي يبيع مال الصغير في مرضه الصغير والمحلة الصغير في مرضه الصغير
وقد كان لا يبيع في مرضه الصغير في مرضه الا اذا كانت الورثة كبارا حصوا ارجان
للوصي يبيع المذكرة في ثمنه ثمنه اذا كان على الميت دين او وصي يبيع ارض
او دافنة او غير ذلك وكذلك لو كان في الورثة من صغيرا وكبارا عند
ابي حنيفة يبيع وقال اجاز له قدر الدين والوصية وحصة الصغير احد
عشر شيا لا يجوز للوصي فعله من مال الميت وقدره واهله من الكدية والوصية
والابرار والخط والصلح في الدين والنجاة بملكه ولا ينفذ احد الوصيين
بيع ثمنه في مرضه والوصية على ثمنه او جهر في وجهه او بعد موته قبل القول
او كان غايبا فليخرج الجزاء اليه في مرضه بكتاب او برسول وقبول الوصية على
ثمنه كجهر قبل وجهه وورثها في غير وجهه او يبيع ثمنه تركته قبل العمل

ما يشرى في مرضه

بالوصية او قال خير بل هو الخبر لا اقبل ان قال بعد سنة قلت ويجوز لاحد
 الوصية ان يفرد في عدة اشياء في الكفن وتجهيزه وطعامه الصغار وكسوتهما
 وهدايا الودعة بعينها وقضاء الدين وتقيده وصيته بعينها وعقود عبده
 بعينه وخصومه في حقوق الميت وقض واعطاه ثمانية اشياء لما اقر
 عن حاله قبل وفاته بطلت الوصية اذا اوصى لم يكن في تلكه فصار يجب
 او يسهل فصار طيبا او رطب فصار طرا او حنظل فصار زيبا او بقصيل
 فصار عيرا او بقصيل فصار حنظلا او بيض فصار فراخا او بدجاجة
 فصارها فراخية فراخا او حنظلا فابنت وبنتا وكان يسهل فصار بعضه
 رطبا فصار فراخا او حنظلا فابنت وبنتا او كان يسهل فصار بعضه
 في تركنا الميت ان اشترى الوصي او الوارث في تركنا الميت اذا اشترى الوصي او الوارث
 او اشترى الوارث او اشترى الوارث الكفن يرجع بدق الشئ
 او اشترى الوارث او اشترى الوارث او اشترى الوارث او اشترى الوارث او اشترى الوارث
 والكسوة او قصيرين من ثوبين او في فراجه او غيره من ذلك باب قسم الوارث
 قسم الوارث على وريثة الوارث او قسم الوارث على وريثة الوارث او قسم الوارث على وريثة الوارث
 وكذلك اذا كان الوارث من غير الوارث او قسم الوارث على وريثة الوارث او قسم الوارث على وريثة الوارث
 واسكن المولى حازه او حله المولى في يد الوارث لا يرجع له على اصحاب
 الوارث او الوارث على المولى لا يجوز قسم الوارث في يد الوارث او قسم الوارث في يد الوارث
 الوارث على اصحاب الوارث او القسم لا يجوز وما حله من نصيبه القسمة فهو تمام
 او قسم من المصغر والكبار مع غيبة الكبار لا يجوز وما حله من نصيبه القسمة فهو تمام
 بينهم وان قسم احد الوصيين نصيبا من صاحبها لا يجوز القسمة بينهم

مظهر
 ما يجوز من الوصية

مظهر
 قسم الوارث على وريثة الوارث

في هذا الحديث من وجوه كثيرة بعضها على بعض وصايا النبي صلى الله عليه وآله
 بنصليته فلو صحت باطلت ذواتا وصي مثل نصيبه بن جاز فان كان له ابنا
 فله من الميراث وان كان وصي بهم من قبله فله اخذ سهمه او ثلثه الا ان
 ينقص الميراث في كل واحد من وصي وان وصي بهم من قبله فله اخذ الميراث اعطوه
 ما شئتم وان وصي الى رجل فقبلها بعد موته ليس له ان يخرج نفسه عنها الا ان
 يخرجها عنها فان ظهر منه عجز او خيانة كان المقاضي انفس المصلحة
 او يستبدل غيره مكانه اين هذا الوصايا وانما الوصي ووصي الى اخر جاز
 وانما قوله يوم الى اخره فله ان ينفذ وصيا ينفذ وصاياهم والله اعلم
مسألة شئ من قبل الميراث في هذه الصلوة امر بالسنة في كل الفضة
 والسنة فله في رفع اليدين والقرينة قوله الله اكبر قبل الصلوة والصلوة
 القوم قبل الصلوة جازت صلواتي وصلوة القوم به وكنتم ضامتا
 عنهم يشيرون المرأة وسجدتها السهو سكر الصلوة ما قبل الصلوة ملزمة
 اشياء اخرى فصل وذكر فاعلم الامر والصلوة من الاغراف في التسليم
 وما هو ذكر كل سنة لا ملزمة في التكبير والقرأة والتسليم اعلموا بان بناء
 الصلوة على خمسة اشياء على الاسلام والعقل والبلغ والوقت والطهارة
 سئل عن رجل امر بالصلوة في يوم وليلة كيف كان في كل واحد من جمل
 على الطهارة لم تدع الاسلام والقيام بالله ثم اسلم ثم انما نية حضرت
 بالجمعة فامر في صلوة الجمعة عن محمد بن عمار عن عيسى عن ابي بصير
 او شيئا من ذلك من واحد انه يقطع الصلوة فضا كان او قلاواه اعلم

من انما في كل سنة
 اشياء



باب حقوق المسجد

حق المسجد ثلث عشر شيئا
 احدها التسليم على القوم اذا كانوا اجلسا واذا كانوا في الصلاة او لم يكن
 احد يقول السلام علينا فترينا على عباد الله الصالحين والثاني ان يصلي
 ركعتين على الروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل من تجوز تحية المسجد
 ركعتان وروى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال اذا دخل احدكم المسجد فلا
 يجلس حتى يصلي ركعتين والثلث ان لا يتكلم فيه بكلام الدنيا ما روى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال من تكلم بكلام الدنيا في المسجد اجبت الله نعمة على امرئ
 منه وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سبأ في كل امرئ من احد عشر
 في المسجد وادري ما هي ليس تتدبر فيها حاجة فلا تجالسوه وروى عن
 خلف بن ابي وهب انه كان في المسجد فدخل غلام يربا ثيابا فالتفت وخرج من
 المسجد فاجابه فقيل له في ذلك فقال لا تكلم في المسجد منذ ثلثة اشهر فذكر
 ان كل يوم ما ارجع ان لا يسألني في ذلك فقلت له ان لا يطلب الصلوة
 والسادس ان يندب المسجد على الخاسات والقاذورات والصبان والجانين
 كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال جنبوا مساجدكم صبا وكروها بينكم
 وبكمروها منكم ومن لم يفرق بينكم وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 والبايع ان لا يبيع فيه ولا يشتري والناظر ان لا يتخطى رقاب الناس الا في
 يودي المؤمنين وادي المؤمنين ارض عظيمة ثوبها على والدين يودي المؤمنين
 والمؤمنات والتاسع ان لا يصوت فيه ولا يتخطى ثوبه وروى عن انس بن مالك
 في المسجد وروى عن النخاس كان يروي للبلد من الناس والحاسن ان لا يتكلم فيه

في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا بد من الاستحفا بالمجد والثناء
 ان يكبر فيه ذكر الله تعالى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم الله قال ان في كل
 من اجز الجنة فاروقا قيل لا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجنة قال الساجد قيل
 وما في الجنة فيها قال ان تقولوا سبحان الله والحمد لله الى آخره
 باب الاذان سربط المحدث عشرة اشياء او كسبه
 ان يكون عارفا بما اذن الصلوة في عمارها ويحفظ الملقوق وان كان غائبا
 لا يخط عن اذن في مسجد ولا يخط الصلوة بين الاذان والاقامة ويعلم
 بالمعروف ويمنع عن المنكر ويتقرب الى الحق والحقير ويطلب الاجر بارادة
 والله تعالى ولا يفتن على الناس في نظر الامور ولا يفتن على الامور لا يفتن
 على احد الاخذ مكانه في المسجد ونفي المجد عن القادرين والاصفيان والجانين
 ويعرف تفسير الاذان فان كل كلمة منها ظاهر او باطن او كبر او اكل
 تفسير الله اعظم ثم الله اعظم ويحمله او جفا شغلوا بعلمه وان كان استحال
 الدنيا وقوله شهد ان لا اله الا الله تفسير شهد انه واحد لا شريك له
 ومعناه ان الله تعالى امر كل واحد فاتبهوا امر فانه لا يفتنكم احد الا الله
 ولا يفتنكم احد عن ابا لا الله وقوله شهد ان محمدا رسول الله تفسير شهد
 ان محمدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اليكم لكي تنؤمنوا به وتصديقوا به ومعناه امر كل
 من صلى الله عليه وسلم بالجماعة فاقبلوها ولا تؤخرونها عن وقتها وقوله
 هي على الصلوة تفسير جازت لك الصلوة فاسرعها بالاذان ومعناه ان
 الله تعالى امر كل الصلوة عند الامر والطول اجر وقوله هي على الفلاح

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير عن الالهة والسموات ومنازل الله تعالى جعل الصلوة سببا
لجائزته وسائر كفايته ما داروها في وقتها وقتها الله اكبر الله اكبر
تفسير ما ذكرنا وقوله لا اله الا الله تفسيره اعلموا انه واحد لا شريك
ومنازل الصلوة لا تكرر لوجوبها مع كل واحد باب شرائط الصلاة
شرائط الاله عشرة ان يكون قاريا بالكتاب الله تعالى ولا يكون كافرا بالآخرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يؤمكم اقرؤكم بالكتاب الله تعالى وتحميكم
التكبير لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال التكبير جزء من الاذان
جزء من التيمم جزء من سجدة وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
للاذان الذي على الصلوة من اركان حتى تطلع من كاهل الجبل الى اخره ولا يطول
القرآن في الصلوة لقوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن وما روى عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال اقرؤوا قليلا من الصلوة اضعف من ان فيها
الضعف الكبير والركن والساجدة والركعة والركعة والركعة والركعة
والشبهة لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل ركعة في ركعة
من ركعة قبل ركعة ركعة ركعة او ركعة ركعة ركعة ركعة ركعة
صلوة الفجر معلقة بصلوة الايام والجمعة تسعة صلوات
ولا يدخل في الصلوة حتى يستغفر الله تعالى لنفسه وللمؤمنين والمؤمنات
لان الله تعالى المتفضل لما روى عن ابي عروبة بن الحارث انه قدم الائمة
فوقع غشا عليه فلما افاق قيل له فاذ لك قال خطر سبالي منكم الفجر
ربيع فوالله اني ان لا تحضر نفسي بالجمعة فانه اذا حضر نفسي بالجمعة

فقد خان عرفه وادبها واثبتها القوم الا برضا الله ورضوانه
 عليه وسلم انه قال خاتم قوما من علمكم كما جود فليدفع الله عنهم
 والناس للبعير وان اقرع في المجدد من علمه واجتنبوا
 وبه في اسبابهم **كتاب الفاظ الكفر**
 نسخ لفظا يصير المسلم بكافرا ان يقول عنه ولد او من يلد
 او فوجبه او جاهل او عاجز او لا يؤمن كتابه من كتب الله تعالى او عاب
 عمدا على الله عليه وسلم او صفوه او اعضائه على وجه الاستهزاء بان
 قال يا بيلد ستلاد و بيلد على وجه الاستهزاء او قال الخمر والزنا
 واللواط ليس بحرام او نحو من هذا في ايض الله تعالى كما لصورة الصلوة
 والزكوة والفضل من الجنة او محمد و عدا او عيلا ذكره الله تعالى
 القرآن عند التزعم وفي القبر في القيمة والكرام والصلوة والحساب
 والجنة والنار وكذب شيئا ما ذكر الله تعالى في القرآن وكذلك هذا الاخبار
 المتواترة في الرحمة او قال المديون مستأجر او خدای جانی او قبل كل
 الله تعالى كذلك فقال من خدای چه دانه واستغفروا قال من كذب
 بطلا وخوهر به بخدای خوهر وكذلك قول الناس وكند من راست
 نیكاست وندروغ او قبل الجبل لا تقرا القرآن فقال سیرت سدر
 انظر ان او قبل له لا ينطق فقال سیرت سدر از غار كردن او قال انك
 كبر ان تاوان او قال للزكوة تاكي و هو ان تاوان او انكر الله عز وجل ان
 سأل عاب في القرآن يا خطاي كرم وكونك سورة المودت من ان كان على

لا يكفر به وإن كان عالميا يكفر به أو مسلما نصرا في فوات البواء على الكفر
فقال لا يثبت له الحق وشره منها أو قال كافرا مسلما عرض على الإسلام
فقال لا الهدي لو قال الحق الهدى وقال الذمبا إلى علمه أو قال كافرا من
المجلس و قصد بان يسلم فقال لما الصلح اجلس إلى آخر المجلس أو قال
لمسلم خذني تعالى سلماني أنزوتيتا ما وكد ذلك لو قال المسلم
يكفر رجعا الداعي والمؤمن أو قال فلا تزاينكون فأنزديده خواهر كه
أو كافرا يكره في الحال أو قال ليت المحرم فالزنا والظلم وقتل المسلم
كان حلالا أو قال المسلم كشتن حلال است في از انك ارزدی تهاوین
است با كشتن مسلمانی یا مرندي أو قال ارفلان در احلا است و او را
حلال نكره است أو قال بنی مر الانبياء على وجه العداوة لیسه لمكون
نبيا أو قال خدای عز وجل حكما است فقال خدای تعالی حاكمی را نه شاید
أو قال الواحد من مع ساعتی كه چون تو كتمه را درش باشد كه صحت
كتمه أو قال الخصم اعط حق و الاخذك يوم القيمة فقال كتمه را دره
تا بقیامت چه باز در كتمه عند بعض السابغ أو قال خدای تعالی
چه تواند كرد جز از در و نه چیز دیگر نه اند كردن و لو قال ابو بكر
الصديق رضي الله عنه لم يكن من الصحابة كفرة بالله ما لا الله مع مسلم
بقوله عز وجل اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا و لو قد غابته
رضي الله عنها بالزنا كفرة بالله أو كتمان الصغائر والكبائر حلالا
كفر بالله و لو قال العبد له لو كان فلان نبيا لم اؤمن به كفرة بالله و كذا

وكدلك لو قال لو كان الله امر في بصلوة اكثر من خمس صلوات وانصرو
اكثرت من واحد الزكوة اكثر من خمسة درهم او اقل او قال اكفلات
كقوله كرمه وروى سوي لو تكلم او قال اكفلات حسب كعبه كرمه وروى
سوي لو تكلم او قال اكبر كرمه بزره كرمه بزره وروى فقال اهل
كاهن وروى او قال نريد ان استكفم كرمه وروى او قال المسلم قال لا اله الا
الله فلم يكفم بالله اذا اعتقد الايمان او عمر على مؤذن يؤذن فقال
كذبت كرمه بالله او قال لا غضب لا تخاف من الله فقال في غضب لا اخاف كرمه
بالله او قال لا اريد ان يكون كرمه كرمه كرمه كرمه كرمه كرمه كرمه كرمه
بكافري نريد ان يكون كرمه كرمه كرمه كرمه كرمه كرمه كرمه كرمه
فقال لا اريد ان يكون كرمه كرمه كرمه كرمه كرمه كرمه كرمه كرمه
ولكن لا افر من ان اصف كذا الا كرمه كرمه كرمه كرمه كرمه كرمه كرمه
من وجهه انت احب من الله تعالى كرمه كرمه كرمه كرمه كرمه كرمه كرمه
المؤمن والخمس من خدای عز وجل این را فراموش کرده است او قال المسلم
فمن سار بك لاها سنة فقال هر چند سنت است ندانم او قال
لو امرني الله يوم القيمة ان ادخل الجنة مع فلان لا ادخل فيها من
عداوة فلان او رجل اراد قراءة القرآن فقال للمرجل المتشرب او الغافل
كرمه او قال رجل نبينا نبينا نبينا نبينا نبينا نبينا نبينا نبينا نبينا
يا كرمه كرمه كرمه كرمه كرمه كرمه كرمه كرمه كرمه كرمه كرمه
او قال محمد صلى الله عليه وسلم ویشك بود از روی خدای كرمه كرمه

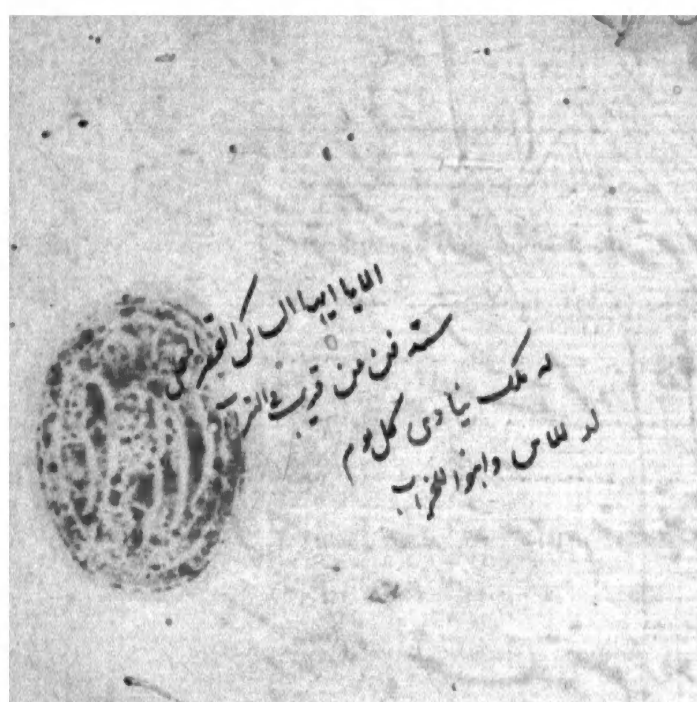
شود و هیچ صوتی نغونند و هیچ قاری قرآن فقال باینکه وفات
 او نماند و حال او را که در کفر است و ساعتی که در کفر است و او را که در کفر است
 خدای عالم و در هر روز از این که در کفر است و او را که در کفر است و او را که در کفر است
 را باید کرد و این که در کفر است و او را که در کفر است و او را که در کفر است
 الیقین فقال قیامت را که در کفر است و او را که در کفر است و او را که در کفر است
 هر یک را قیامت را که در کفر است و او را که در کفر است و او را که در کفر است
 از هر یک و در هر یک را که در کفر است و او را که در کفر است و او را که در کفر است
 که در کفر است و او را که در کفر است و او را که در کفر است و او را که در کفر است
 نوحه النبي صلى الله عليه وسلم لا يكفر ويستحق اللعن الا عايشة رضي الله عنها
 واما حمير بن عيسى فقال يا حمير انك زائد و مرجع بقره و انك زائد
 ان في ساعتی که در کفر است و او را که در کفر است و او را که در کفر است
 نشود و او را که در کفر است و او را که در کفر است و او را که در کفر است
 والله اعلم بالصواب و الله اعلم بالصواب



نسخه خزانه الفقه حرم و در کفر است
 بقا حکم عهده صورتی که در کفر است



کسکه که در کفر است و او را که در کفر است
 کسکه که در کفر است و او را که در کفر است
 کسکه که در کفر است و او را که در کفر است



نسخة خزائن الفقه در علم فقه مرملوكة

انا العبد الصفي محمد محمود ولد قاضي القضاة

سيد حامد الله مرحوم متوطن قصبه حوله

بركنه زبني متعلقه ضلع برودا

علاقه جنت البلاد بكاه اللهم اغفر

لي وللاودي وللسر طلع

